"إجراء الشيء مُجرى غيره في النحو العربيّ"
قراءة في همع الهوامع للسيوطيّ (ت٩١١هـ)

الدكتورة

هنية فتحي أحمد محمد المروي

المدرس في قسم اللغويّات في كليّة الدراسات الإسلاميّة والعربيّة للبنات بالزقازيق

والأستاذ المساعد في قسم اللغة العربيّة جامعة القصيم

١٤٤٣هـ=٢٠٢١م

"إجراء الشيء مُجرى غيره في النحو العربيّ" قراءة في همع الهوامع للسيوطيّ (ت٩١١هـ)

هنية فتحي أحمد محمد المرويّ

قسم اللغويّات في كليّة الدراسات الإسلاميّة والعربيّة للبنات بالزقازيق، جامعة الأزهر ، مصر.

قسم اللغة العربيّة جامعة القصيم.

الملخص :

ففي النحو العربيّ تجري بعض الألفاظ مجرى ألفاظ أخرى في أحكامها النحويّة ، ومن هنا جاءت فكرة البحث الذي كان عنوانه " إجراء الشيء مجرى غيره في النحو العربيّ" قراءة في همع الهوامع للسيوطيّ(ت٩١١هـ) حيث جمعت مسائل البحث من هذا الكتاب ، واقتصرت عليها .

وتكمن مشكلة البحث في الردّ على التساؤلات التالية :

-هل هناك في النحو العربيّ ألفاظ تجري مجرى غيرها في أحكامها النحويّة؟

-ما الألفاظ التي تجري مجرى غيرها في النحو العربيّ في كتاب همع الهوامع ؟

-هل إجراء هذه الألفاظ مُجرى غيرها شيء اتفق عليه النحاة ؟ أو أنّه رأي بعض النحويّين دون بعضهم الآخر؟

ويهدف البحث إلى :

-الكشف عن بعض الألفاظ التي تجري مُجرى غيرها في أبواب النحو العربيّ في كتاب همع الهوامع.

-إبراز الأحكام النحويّة التي تجري فيها هذه الألفاظ مجرى غيرها .

أما عن الدراسات السابقة ؛ فلم أجد دراسة عن إجراء الشيء مُجرى غيره في النحو العربيّ في كتاب همع الهوامع ، إلّا أنّ هناك دراسة بعنوان :

"الإجراء على وتيرة واحدة" وهي بعيدة عن موضوع دراستي حيث تناولت إخلاص الكلام لمذهب واحد ، واتحاد المقام ، وإجراء الضمائر على أسلوب واحد ، ومجيء الأفعال على نسق واحد ، وإجراء الصيغ على وتيرة واحدة.

ودراسة بعنوان :

"تعبير يجري مجرى في التأليف النحويّ" وهي دراسة تتحدث عن مصطلح "يجري مجرى" في المعجم ، ومعناه عند النحويّين والعروضيّين ، وهاتان الدراستان تبعدان كل البعد عن موضوع دراستي التي أقدمها في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: إجراء الشيء – مُجرى – النحو العربيّ – قراءة – همع الهوامع – السيوطيّ.

"Doing something other than it in Arabic grammar" read in The Sioux's H.E.

Haniyeh Fathi Ahmed Mohammed Al-Maroui
Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arab Studies for Girls in Zagazig, Al-Azhar University, Egypt.
Department of Arabic, Qassim University.

Abstract:
In Arabic grammar, some words follow the course of other words in their grammatical provisions, hence the idea of research, which was entitled "Doing something other in Arabic grammar", reading in the hicus of the Sioux(t911H) where research issues were collected from this book, and limited to them.
The problem with research lies in answering the following questions:
-Are there words in Arabic that run the course of others in their grammatical provisions?
-What are the words that run the course of others in Arabic grammar in the book Of The Horrors of The Thum?
-Is making these words the course of others something that the sculptor agreed to? Or did he see some grammarians without others ?
The research aims to:
-Revealing some of the words that take place in the doors of Arabic grammar in the book Of The Hunger of The Abyss.
- Highlighting the grammatical provisions in which these words take place in the course of others.
As for previous studies, I did not find a study on doing something other than the course of others in Arabic grammar in the book Hammam al-Hawam, but there is a study entitled:

"The procedure at one pace" is far from the subject of my study where I addressed the sincerity of speech to one doctrine, the union of the denominator, the conduct of pronouns on a single style, the coming of actions in a single format, and the conduct of formulas at the same pace.

A study entitled:

"An expression that runs a course in grammatical composition", a study that speaks of the term "running a stream" in the dictionary, meaning grammar and presentations, these two studies are far removed from the subject of my study presented in this research.

Keywords: Doing the thing - course - Arabic grammar - reading - the whispering of the greedy - the suyuti.

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيّد ولد عدنان، سيّدنا محمد ، الفصيح اللسان، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

ففي النحو العربيّ تجري بعض الألفاظ مجرى ألفاظ أخرى في أحكامها النحويّة ، ومن هنا جاءت فكرة البحث الذي كان عنوانه " إجراء الشيء مجرى غيره في النحو العربيّ" قراءة في همع الهوامع للسيوطيّ(ت٩١١هـ) حيث جمعت مسائل البحث من هذا الكتاب ، واقتصرت عليها .

وتكمن مشكلة البحث في الردّ على التساؤلات التالية :

-هل هناك في النحو العربيّ ألفاظ تجري مجرى غيرها في أحكامها النحويّة؟

-ما الألفاظ التي تجري مجرى غيرها في النحو العربيّ في كتاب همع الهوامع ؟

-هل إجراء هذه الألفاظ مُجرى غيرها شيء اتفق عليه النحاة ؟ أو أنّه رأي بعض النحويّين دون بعضهم الآخر؟

ويهدف البحث إلى :

-الكشف عن بعض الألفاظ التي تجري مُجرى غيرها في أبواب النحو العربيّ في كتاب همع الهوامع.

-إبراز الأحكام النحويّة التي تجري فيها هذه الألفاظ مجرى غيرها .

أما عن الدراسات السابقة ؛ فلم أجد دراسة عن إجراء الشيء مُجرى غيره في النحو العربيّ في كتاب همع الهوامع ، إلّا أنّ هناك دراسة بعنوان :

"الإجراء على وتيرة واحدة" وهي بعيدة عن موضوع دراستي حيث تناولت إخلاص الكلام لمذهب واحد ، واتحاد المقام ، وإجراء الضمائر على أسلوب واحد ، ومجيء الأفعال على نسق واحد ، وإجراء الصيغ على وتيرة واحدة.

ودراسة بعنوان :

"تعبير يجري مجرى في التأليف النحويّ" وهي دراسة تتحدث عن مصطلح "يجري مجرى" في المعجم ، ومعناه عند النحويّين والعروضيّين ، وهاتان الدراستان تبعدان كل البعد عن موضوع دراستي التي أقدمها في هذا البحث.

ولذلك تُعَدّ هذه الدراسة إضافة جديدة إلى المكتبة العربيّة.

وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد وتسع عشرة مسألة وخاتمة.

أمّا المقدمة فتشمل اسم الموضوع ومشكلته والهدف منه والدراسات السابقة وخطة البحث، وأمّا التمهيد فيشمل التعريف بمصطلح " أجرى مُجرى" واستعمال القدماء له ، ونبذة يسيرة عن السيوطيّ وكتابه ، وأما المسائل فهي :

١-جمع (أهل) بالواو والنون إجراء له مجرى (مُستحق).

٢-إعراب الجمع على النون إجراء له مجرى المفرد.

٣-الإخبار بـ(وحده) إجراءً له مجرى (عنده).

٤-استغناء (قلّما) عن الفاعل إجراء له مجرى حرف النفي.

٥-كسر (إنّ) بعد (لا جَرَمَ) إجراء لها مجرى اليمين.

٦-إجراء (رأى) الحلميّة مجرى العلميّة في التعدي لاثنين.

٧-إجراء النعت مجرى العطف في الحمل على المعنى بعد (إلّا).

٨-امتناع وقوع (أنْ) والفعل حالاً إجراء لها مجرى المعارف.

٩-بناء الحال المركبة إجراء لها مجرى (خمسةَ عشرَ).

١٠-إجراء مميّز (كم) الاستفهاميّة مجرى مميّز العدد المركب في النصب والإفراد.

١١- إجراء الظرف الناقص مجرى التام في الفصل بين المتضايفين.

١٢-إجراء الأمر مجرى الواجب في نصب الفعل في جوابه.

١٣-نصب الفعل بعد الفاء في جواب الجار والمجرور والظرف إجراء لهما مجرى الفعل في الدلالة على المصدر المتوهم.

١٤-إجراء (أنْ) في التفسير مجرى (أي).

١٥-إجراء الضمير المعرفة مجرى النكرة في دخول (رُبّ) عليه.

١٦-إجراء اسم التفضيل المضاف لمعرفة مجرى المحلى بـ(ال) في المطابقة .

١٧- إجراء عطف البيان مجرى النعت في تكميل متبوعه

١٨- إجراء (هلّا) و(ألّا) و(ألا) مجرى الاستفهام في منع تأثر ما قبلها بما بعدها.

١٩-إجراء النكرة المقصودة مجرى العلم المفرد في الوصف بالمعرفة.

وأمّا الخاتمة فاشتملت على نتائج البحث .

هذا ؛ وقد تناولت هذه الدراسة تناولًا يرضيني وأرجو أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة ، فما كان من توفيق فمن الله وما كان من خطأ فمنّي ومن الشيطان ، وحسبي أنّني قد بذلت قصارى جهدي في هذه الدراسة ، وعلى الله أتوكل فهو نعم المولى ونعم النصير.

الباحثة

التمهيد

معنى "أجرى مجرى" واستعمال القدماء له :

قال ابن سيده : "قال الأخفش: والمجرى في الشعر حركة الرويّ فتحته وضمته وكسرته ، وإنّما سُمّي ذلك مجرى لأنّه موضع جري حركات الإعراب والبناء، والمجاري : أواخر الكلمات..."(١)

وقد عقد سيبويه بابًا بعنوان " هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة" وهي تجري على ثمانية مجارٍ ، على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف"(٢)

فلم يقصر المجاري على الحركات ، بل أدخل معها السكون ، وكان غرضه من "مجاري أواخر الكلم" أحوال أواخر الكلم وأحكامها والصور التي تتشكل لها(٣)

وإجراء الشيء مجرى غيره عند النحاة يقصدون به حمل الشيء على غيره ، فهو نوعٌ من القياس ، من ذلك ما ذكرته د. خديجة الحديثيّ "أنواع القياس عند سيبويه ...ومنه إجراء صيغ المبالغة في العمل مجرى اسم

---

١)المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده ، تحقيق / عبد الحميد هنداويّ ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م) (ج ر ى)ج٧ص٥٠٥ ، وينظر : لسان العرب (جرا) ج١٤ص١٤١.

٢)الكتاب ج١ص١٣.

٣)ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ج٧ص٥٠٥ ، و لسان العرب (جرا) ج١٤ص١٤١.

الفاعل وحملها عليه...ومنه إجراء الظروف مجرى الأسماء في تعدية العوامل إليها..."[١]

والقياس الذي هو أصل من أصول النحو هو حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما ، سواء أكان هذا الحمل لمسموع على مسموع أو مفترض على مسموع أو حكم نحويّ على آخر[٢].

وقد رأى أبو عليّ الفارسيّ أنّ إجراء الشيء مجرى غيره يجوز من غير علة تجمع بينهما ، ويظهر ذلك في قوله :

"...ويدل على ذلك إجراؤهم بعض الكلام بعضًا ، وإن لم يكن في المتبع العلة التي في الشيء الذي يُتبَع ذلك..."[٣].

وهذا ما أردته في هذه الدراسة ، أنّ بعض الأبواب النحويّة تجري مجرى غيرها وإنْ لم يكن هناك علة تجمع بينهما.

وهذا أيضًا ما أراده السيوطيّ في تعبيره " أجري مُجرى" الذي ذكره في ثنايا كتابه همع الهوامع من خلال دراسته للأبواب النحويّة .

---

١)الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه مطبوعات جامعة الكويت(١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م) ص٣٩٢ – ٣٩٩.

٢)ينظر : أصول النحو العربيّ ، د/ محمود نحلة ، الطبعة الأولى ، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٧هـ =١٩٨٧م) ص١١٠.

٣) التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو عليّ الفارسيّ ، تحقيق / عوض بن حمد القوزيّ ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، (١٤١٠هـ = ١٩٩٠م)ج١ص٤٠.

وهناك أيضًـــا تعبير للكوفيّين ، وهو "مايجري وما لا يجري" ، هذا المصـطلح أراد به الكوفيّون ما يسمّى عند البصـريّين " ما ينصـرف وما لا ينصرف"[١].

السيوطيّ وكتابه همع الهوامع:

ترجم السيوطيّ لنفسه في كتابه " حسن المحاضرة" ، حيث قال :

" ترجمة مؤلف هذا الكتاب عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سـابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سـيف الدين خضـر بن نجم الدين أبي الصـــلاح أيوب بن ناصـــر الدين محمد بن الشـــيخ همام الدين الهمام الخضيريّ الأسيوطيّ ، ... أمّا جدي الأعلى همام الدين ؛ فكان من أهل الحقيقة ، ومن مشايخ الطرق ، ...وأمّا نسبتنا بالخضيريّ ؛ فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلّا الخضيريّة ، محلة ببغداد ، ..."[٢].

وكان مولده ســـنة ٨٤٩هـ ، قال : " وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة."[٣].

له نحو ٦٠٠ مصـنف ، منها الكتاب الكبير والرسـالة الصـغيرة ، نشـأ في القاهرة يتيمًا ، وكان يُلقّب بابن الكتب ؛ لأنّ أباه طلب من أمّه أن تشـتري له

---

١) ينظر : المصـــطلح النحويّ . نشـــأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ ، د/ عوض بن حمد القوزيّ ، الطبعة الأولى ، عمادة شـؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، المملكة العربيّة السعوديّة (١٤٠١هـ = ١٩٨١م)ص١٦٦.

٢) حســـن المحاضـــرة في تاريخ مصـــر والقاهرة ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السـيوطيّ، تحقيق / محمد أبو الفضـل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، (١٣٨٧هـــــ = ١٩٦٧م) ج١ص٣٣٥ – ٣٤٤.

٣) السابق ج١ص٣٣٦.

كتابًا ففاجأها المخاض فولدته وهي بين الكتب ، وكانت وفاته سنة ٩١١هـ[١].

والسيوطيّ "لم يترك ميدانًا من ميادين المعرفة دون أن يجري فيه قلمه ، هذا فضلًا عن تدخله في بعض المسائل العامة في عصره"[٢].

وفي ترجمته لنفسه ذكر مصنفاته ، وكان من هذه المصنفات كتاب همع الهوامع ، وهو كتاب يشرح فيه كتابه جمع الجوامع ، وهذا الكتاب يُعدّ أهم كتب السيوطيّ في النحو ، بل أهم المؤلفات في عصره .

" ولولم يكن له إلّا كتابه (جمع الجوامع) لكفاه شرفًا وفخرًا ؛ لما فيه من جمع للسنة وتنسيقها لم يعهد لأحد قبله من نظمه وشكله ، وإن كان مسبوقًا بمجالات بذلت في جمع السنة"[٣].

وقد ذكر محقق كتابه (همع الهوامع) ؛ الأستاذ الدكتور / عبد العال سالم مكرم ذلك معلّلا بعدة أسباب ، منها أنّه موسوعة ضخمة في شواهد العربيّة ، وأنّ السيوطيّ اعتمد في تأليفه على أكثر من مائة مرجع وبعضها مفقودة من المكتبة العربيّة[٤].

---

١) ينظر : الأعلام ، خير الدين الزركليّ ، الطبعة الخامسة عشر ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، مايو (٢٠٠٢م) ج٣ص٣٠١.

٢) معجم المؤرخين المسلمين حتى القرن الثاني الهجريّ ، يسري عبد الغني عبد الله ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١١هـ = ١٩٩١م) ص٩٤.

٣) المرجع السابق ص٩٧.

٤) ينظر : مقدمة همع الهوامع ج١ص١١.

١-جمع (أهل) بالواو والنون إجراء له مجرى (مُستحق)

ذكر السيوطيّ أنّ (أهلون) جمع (أهل) إجراء له مجرى (مستحق) لاستعماله بمعناه[١]،

فـ(أهْلُون) ملحق بجمع المذكر السالم ، ومفرده (أهل) وهو لا يجمع هذا الجمع لأنه ليس علماً ولا صفةً ، إلاّ أنّه أجري مجرى (مُسْتحق) [٢] ، لأنه بمعناه في قولهم : هو أهلٌ لذلك أي : مستوجب له[٣].

والدليل على ذلك قوله تعالى : (هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ)[٤] ، فجمع كما يجمع (مُستَحق) بالواو والنون[٥] ، وحكى سيبويه : أهْلُون ، بتسكين

---

١) ينظر : همع الهوامع ، السيوطي ، تحقيق / عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م) ج١ ص١٥٦.

٢) ينظر: شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق / عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ، هجر للطباعة والنشر ، (١٤١٠هـ = ١٩٩٠م) ج١ ص٨١ ، ٨٢ ، وتمهيد القواعد ، ناظر الجيش ، ج١ ص٣٦٣، وهمع الهوامع ج١ ص١٥٦.

٣) ينظر : لسان العرب (أهل) ، و همع الهوامع ج١ ص١٥٦.

٤) المدثر / ٥٦.

٥) ينظر : التذييل والتكميل ، أبو حيان الأندلسيّ ، ج١ ص ٣٢١.

الهاء؛ لأنّ(أهل) مذكر لا تدخله التاء ، ولا تغيّره الواو والنون[١]، وقد أجروه مجرى الصفات ؛ لأنّهم وصفوا به[٢].

قال تعالى : (شَـغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا)[٣] ، وقوله تعالى : (مِنْ أَوْسَـطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ)[٤].

وقال النبي – صلى الله عليه وسلم – : (إنّ لله أهلِينَ من الناسِ ، قالوا: يا رسول الله مَن هم؟ قال: هم أهل القرآن ، أهل الله وخاصّتُه)[٥].

١) ينظر : الكتاب ، سـيبويه ، تحقيق / عبد السـلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة (١٤١٢هـ = ١٩٩٢م)ج٣ص٥٩٩ ، وشرح كتاب سيبويه ، السيرافيّ ، تحقيق / أحمد حسـن مهدلي ، وعلي سـيّد علي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، (٢٠٠٨م) ج٤ص٣٣٣.

٢) ينظر : شـرح المفصـل ، ابن يعيش النحويّ ، الطباعة المنيريّة ، مصـر ، ج٥ ص٣٢.

٣) الفتح / من الآية ١١.

٤) المائدة / من الآية ٨٩.

٥) الحديث في سـنن ابن ماجة تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبيّ ، حديث رقم (٢١٥) باب فضل من تعلم القرآن وعلمه، ج١ ص٧٨.

ومنه قول الشاعر :

وما المالُ والأهلونَ إلاّ ودائعُ ولابدّ يوماً أنْ تُرَدّ الودائعُ[1]

وقول الشاعر :

ولي دونكم أهلونَ سِيدٌ عَمَلّسٌ وأرقطُ زُهْلُولٌ وعرفاءُ جيألُ[2]

---

١) البيت من البحر الطويل من قصيدة للبيد بن ربيعة ، في تمهيد القواعد لناظر الجيش ج١ص٣٦٤، و الديوان ص٨٩ ، دار صادر ، بيروت ، والشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، تحقيق / أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، ج١ص٢٧٩.
وشاهده : جمع(أهل)على (أهلون).

٢) البيت من البحر الطويل ، للشنفرى من قصيدة لامية العرب في ديوانه ص٥٩ تحقيق / د. إميل بديع توفيق ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م) ، و شرح المفصل لابن يعيش ج٥ص٣١، وخزانة الأدب ، البغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م) ج٨ ص٥٥ ، ولسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت (عرف) ج٩ص٢٤١.
والعَمَلّس : الذئب الخبيث والكلب الخبيث ، وقيل : القويّ الشديد على السفر ، وقيل : الناقص ، وقيل : الجميل ، وقالوا في المثل : " هو أبرّ من العَمَلّس ، وهو اسم رجل كان يحجّ بأمه على ظهره."[ينظر : لسان العرب ، (عملس)ج٦ ص١٤٨].
والأرقط : النمر للونه ، صفة غالبة غلبة الاسم [ينظر : لسان العرب (رقط) ج٧ص٣٠٤].
والزهلول : الأملس الظهر ، وقيل : الجبل ، وقيل : الحيّة لها عُرف[ينظر : لسان العرب (زول) ج١١ص٣١٣].
والعرفاء: الناقة مشرفة السّنام ، وأيضا يقال لها ناقة عرفاء إذا كانت مذكّرة تشبه الجمال ، والضَبُع يقال لها عرفاء لطول عرفها . [ينظر : لسان العرب (عرف) ج٩ص٢٤١].
والجيأل : الضبع معرفة بغير ألف ولام .[ينظر : لسان العرب (جأل) ج١١ص٩٦].

ويرى ابن مالك أنّه مخالف للقياس[١].

وأرى جواز جمع (أهل) بالواو والنون إجراء له مجرى (مستحق) لوروده في السماع كثيرًا ، فقد ورد في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم والقرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر السماع ، وورد أيضًا في الحديث النبويّ الشريف ، وكلام العرب.

٢-إعراب الجمع على النون إجراء له مجرى المفرد

ذكر السيوطيّ أنّ من العرب من يجعل الإعراب في المثنى والجمع على النون إجراء له مجرى المفرد[٢].

فيجوز في جمع المذكر السالم إذا سمّي به وما ألحق به أن يعرب بالحركات على النون[٣] ، فيجري إجراء المفرد ، نحو عِلّيون ، وزيدون ، وهذا من إعراب الجمع بالحركات عند المبرد[٤] ؛ وجعله الفراء[٥] خاصّا بسنين وبابه مما حذفت لامه ؛ وذلك عوضاً من نقصٍ لحقه كما قال ابن يعيش[٦] نحو : سنون وقلون وثبون .

---

١) ينظر : شرح التسهيل ج١ ص٨٢

٢)ينظر : همع الهوامع ج١ص١٦٠.

٣) ينظر : أوضح المسالك ، ابن هشام ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ج١ص٥٢ ، ٥٣

٤)ينظر : الكامل في اللغة والأدب ، المبرد ، تحقيق / عبد الحميد هنداوي ، ج٢ص١٣٤.

٥) ينظر : شرح ابن الناظم ، تحقيق / محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م) ص ٢٧

٦) ينظر : شرح ابن يعيش ج٥ص١١.

قال صلى الله عليه وسلم : (اللّهم اجعلها عليهم سنيناً كسنينِ يوسف)[١]

وقد جعل الزمخشـــريّ هذا الإعراب مُطّردًا في كل ما جمع بالواو والنون وكل ما حمل عليه ، ويرى أنّ ذلك كثير في الشـــعر ، ويلزم الياء ، نحو قولهم : (أتت عليه سـنين)[٢] ؛ فيصـير نظير (غسـلين) ، واسـتشـهد عليه بقول الشاعر :

وماذا يدّري الشعراءُ منّي وقد جاوزتُ حدّ الأربعينِ[٣]

فالإعراب هنا في النون لا فيما قبلها كما قال المبرد[٤] ، ويرى ابن جني أنّ إعرابه بالياء وأنّ النون ليســت حرف إعراب ولا الكســرة علامة جر ،

---

١) الحديث في صحيح البخاريّ كتاب الاستسقاء باب (دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم اجعلها سنينَ كسني يوسف) ص١٩٨ برقم (١٠٠٦).

٢) ينظر : المفصل في علم العربية ، الزمخشريّ ، تحقيق / فخر صالح قدارة ، الطبعة الأولى ، دار عمار ، (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م) ص١٧٥.

٣) البيت من البحر الوافر لسحيم بن وئيل في الكامل ج٢ص١٣٥، والمفصل ص١٧٥، وسر صناعة الإعراب ، ابن جني ، تحقيق / حسن هنداوي ، ج٦٢٧ ، وشرح ابن يعيش ج٥ص١١ ، وخزانة الأدب ج٨ ص٦٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ، المبرد ، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة (١٤١٥ هـ = ١٩٩٤م)ج٣ ص٣٣٢.

وشاهده : قوله : (الأربعين) حيث جعل إعرابه بالحركات على النون .

٤) ينظر : الكامل في اللغة والأدب ج٢ص١٣٥.

وإنّما هي حركة التقاء الساكنين ، وهي الياء والنون[١] ، وهو قول ابن يعيش أيضاً[٢] ، وجوزه الشيخ خالد[٣].

ومنه قول الشاعر :

رُبّ حيٍّ عَرَنْدَسٍ ذي طلالٍ لا يزالونَ ضاربينَ القِبابِ[٤]

وهو غير مُطّرد عند الأشموني بل مقصور على السماع[٥].

والحق أنّ جمع المذكر السالم فيه لغات ، هذه اللغة وهي لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون إجراء له مجرى المفرد كغسلين ومسكين وسكين.

ولزوم الواو في جميع أحواله ، والإعراب بحركات مقدرة على الواو ، ونونه مفتوحة من غير تنوين.

ولزوم الواو في جميع أحواله ، والإعراب بالحركات الظاهرة على النون مع تنوينه .

---

١) ينظر : سر صناعة الإعراب ص٦٢٧.

٢) ينظر : شرح ابن يعيش ج٥ص١٣.

٣) ينظر : التصريح ، الشيخ خالد ، دار الفكر ، ج١ص٧٧.

٤) البيت من البحر الخفيف ، بلا نسبة في : أوضح المسالك ج١ص٥٩، وشرح الأشموني ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان ، (١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م) ج١ص٣٧ ، والتصريح ج١ ص٧٧، وهمع الهوامع ج١ ص١٦٠ ، وشاهده قوله (ضاربين) فهو جمع مذكر سالم وقد أعرب بالحركات على النون ، فجاء منصوبًا بالفتحة على النون خبر (يزالون) ، فأجري مجرى المفرد (غسلين)، والدليل إثبات النون مع الإضافة إلى القباب .

٥) ينظر : شرح الأشموني ج١ ص٣٨

ولزوم الواو وإعرابه بحركات ظاهرة على النون من غير تنوين .

لكنّ أعلى هذه اللغات وأجراها على ألسنة العرب هي الإعراب بالحروف بالواو رفعاً والياء نصباً وجراً[١] .

٣-الإخبار بـ(وحده) إجراءً له مجرى (عنده)

في الإخبار بـــــ(وحده) خلاف ذكره السيوطيّ[٢] ؛ حيث منع الجمهور الإخبار بـــ(وحده)[٣] ؛ وذلك لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به[٤] ، وهو منصوب على الحال عندهم[٥] .

---

١) ينظر : هامش كتاب أوضح المسالك ج١ ص٦١.

٢) ينظر : همع الهوامع ج٢ص٢٦.

٣) ينظر : عفو العافية في شــرح الكافية ، أبو تراب عارف الشــيرازي ، تحقيق / محمد مصـــطفى الخطيب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، ج١ص١٩٧ ، وهمع الهوامع ج٢ ص٢٦.

٤) ينظر : همع الهوامع ج٢ص٢٦.

٥) ينظر :شرح جمل الزجاجي ، ابن خروف ، تحقيق / سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى ، (١٤١٩هـــ) ج١ ص٨٠٧ ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ، يحيي بن حمزة العلوي ، د/ هادي عبد الله ناجي، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشـــد ، المملكة العربية السـعودية ، الرياض (١٤٣٠هـــ = ٢٠٠٩م) ص٦٢١ ، و تمهيد القواعد ، ناظر الجيش ، ص١٠٢٤.

وأجازه يونس[١] ، وهشـــام[٢] في أحد قوليه ، فهو عندهما منصـــوب انتصاب الظرف ، يجري مجرى (عنده) ، فإذا قيل : (زيدٌ وحده)، كان معناه : زيدٌ مَوضِـــعَ التفرد[٣] ، وعلى هذا يجوز تقديمه ؛ فيقال : وحدَه زيدٌ ، كما يقال : في داره زيدٌ[٤].

قال سيبويه : " وزعم يونس أنّ (وحده) بمنزلة : (عنده)..."[٥].

وقال أبو عليّ الفارســـيّ : " وكان يونس يجيز : (زيدٌ وحده) ، يجعله خبر الأول ، وكان الخليل لا يجيز ذلك ؛ لأنّه ليس بالأول ولا ظرفاً."[٦].

---

١) ينظر : الأصــول في النحو ، ابن الســراج ، تحقيق / عبد الحســين الفتلى ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (١٤١٧هـــ = ١٩٩٦م)ج١ص١٦٦، والمسائل البصـريات ، أبو عليّ الفارسـيّ ، تحقيق / محمد الشـاطر أحمد محمد أحمد ، الطبعة الأولى ، (١٤٠٥هـــ = ١٩٨٥م) ص٦٥٩، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ج١ ص٨٠٧ ، والتذييل والتكميل ، أبو حيان ، تحقيق / حسـن هنداويّ ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، (١٤٢١هـــ = ٢٠٠٠م) ج٤ص٧٧. وارتشـاف الضـرب ، أبو حيـان ،تحقيق / رجب عثمـان ، ورمضـــــان عبد التواب ، الطبعـة الأولى ، مكتبـة الخانجي ، القاهرة ، (١٤١٨هـ = ١٩٩٨م) ص١٥٦٧ ، و همع الهوامع ج٢ ص٢٦، ولسان العرب(وحد) ج٣ ص٤٤٩ ، وشرح ابن يعيش ج٢ص٦٣.

٢) ينظر :التذييل والتكميل ج٤ص٧٧، و ارتشــاف الضــرب ص١٥٦٧ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢٦ ، وج٤ص٢٠ ، والرفدة في معنى (وحده) : الأشباه والنظائر ، السيوطيّ ، تحقيق / عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م)ج٧ص١٧٣.

٣) ينظر :الرفدة في معنى (وحده) : الأشباه والنظائر ج٧ص١٧٤.

٤) ينظر : التذييل والتكميل ج٤ص٧٧.

٥) الكتاب ج١ص٣٧٧ ، وينظر ص٣٧٨.

٦) المسائل البصريات ص٦٥٩.

وردّ أبو حيان على الجمهور بما نقل عن العرب من قولهم : (زيدٌ وحده) ، فجعلوا : (وحده) خبراً ، فلا يجوز أن يقع حالاً ، كما لا يجوز : عمرٌو جالساً ، وزيدٌ قائماً[١].

والراجح جواز الإخبار بـــ(وحده) إجراء له مجرى (عنده) ؛ ويؤيده نص العرب : (زيدٌ وحده).

٤-استغناء (قلّما) عن الفاعل إجراء له مجرى حرف النفي

ذكر السيوطيّ رأي أبي عليّ الفارسيّ في (قلّما) أنها فعل استعملته العرب للنفي؛ فلم يحتج إلى فاعل إجراء له مجرى حرف النفي[٢].

و(قلّما) كلمة مركبة من الفعل : (قلّ) و(ما) الكافة عن العمل ، أحد معنييها النفي المحض[٣]،

وهي لمّا استعملت استعمال حرف النفي الذي لا يحتاج إلى فاعل لم يكن لها فاعل ، وهذا قول المراديّ[٤] وأبي حيان[٥]، والسيوطيّ[٦] .

---

١) ينظر : التذييل والتكميل ج٤ص٧٩.

٢)ينظر : همع الهوامع ج٢ص١٠١.

٣) ينظر : المعجم المفصل في النحو العربي ، د/ عزيزة فوال ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م)ص٧٩٩ ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، د/ أحمد مختار عمر ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م) ص ١٨٥٤ ، وهمع الهوامع ج٥ص٢١.

٤) ينظر : الجنى الداني ص٣٣٣.

٥) ينظر : التذييل والتكميل ج٦ص١٨٥.

٦) ينظر : همع الهوامع ج٢ص١٠١.

ويرى بن يعيش أنّ (ما) هي التي كفت (قلّ) عن اقتضـــائه الفاعل وألحقته بالحروف وهيأته للدخول على الفعل[١] ، فـ(قلّما) تختص بالفعل ولا يليها غيره ، نحو : (قلمّا قمتُ بزيارة للأصـــدقاء)[٢]، و (قلّما يخلفُ النبيلُ وعده)[٣]، و(قلّما قامَ زيدٌ)[٤].

وإذا وليها اسم مرفوع نحو قول الشاعر :

صددتِ فأطْوَلتِ الصُّدودَ وقلّما وصالٌ على طولِ الصُّدودِ يدومُ[٥]

---

١) ينظر : شرح ابن يعيش ج٨ص١٣٢.

٢) ينظر : المعجم المفصل في النحو العربي ص٧٩٩.

٣) ينظر : النحو الوافي ، عباس حســـن ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، مصـــر ج٢ص٧٢.

٤) ينظر : همع الهوامع ج٥ص٢١.

٥) البيت من البحر الطويل للمرار الفقعســـيّ في مغني اللبيب ج١ص٣٣٩، ، وهو بلا نسـبة في الكتاب ج١ص٣١ ، وج٣ ص١١٥، والمقتضـب ج١ص٢٢٢، وشـرح ابن يعيش ج٨ص١٣٢، وشـرح جمل الزجاجي لابن عصـفور ج١ص٩٨ ، والإنصـاف ج١ص١٤٤، وشـــرح التســـهيل لابن مـالـك ج٢ص١٠٩ ، والتـذييـل والتكميـل ج٦ص١٨٥، وتمهيد القواعد ص١٥٨٤، وهمع الهوامع ج٥ص٢١ ، وج٦ص٢٧٥.، وخزانة الأدب ج١ص٢٤٥ ، وج١٠ص٢٢٨ ، وشرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحويّة ، محمد محمد شراب ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، (١٤٢٧هـــ = ٢٠٠٧م)ج٣ص٦٦، وشاهده : رفع (وصال)على أنّه فاعل بـ(يدوم) وهو مقدم عليه، والأصل : وقلّما يدوم وصال .

فعلى التقديم والتأخير ، والأصل : (وقلّما يدوم وصالٌ) وهو ضرورة على قول سيبويه والجمهور[١] ، وذكر صاحب الخزانة[٢] والرضي[٣] عن سيبويه أنّ (ما) كافة ، و (وصال) مبتدأ ، وذكر ابن هشام عن المبرد أنّه خالف سيبويه في ذلك وجعل (ما) في (قلّما) زائدة ، و(وصال) فاعل بالفعل[٤].

والحق أنّه لا خلاف بينهما في (قلّما) ولا في كون وقوع الاسم بعدها ضرورة[٥].

وزعم بعضهم أنّ (ما) مصدريّة ، والمصدر فاعل الفعل[٦].

ويرى الأعلم[٧]وابن عصفور[٨]رفع (وصال) بـ(يدوم) ، وهو من الضروريات .

وما ذهب إليه الأعلم وابن عصفور هو رأي سيبويه.

---

١) ينظر : الكتاب ج١ص٣١ ، ج٣ص١١٥ ، وهمع الهوامع ج٥ص٢١.

٢) ينظر : خزانة الأدب ج١٠ص٢٢٨ .

٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج٢ص١٢٢٩.

٤) ينظر : مغني اللبيب ج١ص٣٤٠.

٥) ينظر : المقتضب ج١ص٢٢٢ ، وينظر هامش رقم (١) في المقتضب أيضاً.

٦) ينظر : شرح الرضي ج٢ص١٢٢٩ ، ومغني اللبيب ج١ص٣٤٠.

٧) ينظر رأي الأعلم في : شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص١٠٩ ، والتذييل والتكميل ج٦ص١٨٤ ، وتمهيد القواعد ص١٥٨٤.

٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص١٠٩ ، والتذييل والتكميل ج٦ص١٨٤ ، وتمهيد القواعد ص١٥٨٤.

وردّ أبو عليّ الفارسيّ[١]وابن يعيش[٢] رفع وصال بـــ(يدوم) وقد تأخر عن الاسم ، ورأيا أنّ (وصال) مرفوع بفعل مقدر يفسره (يدوم) ، والتقدير : قلّما يبقى وصال ، ولا يرتفع بالابتداء.

يقول أبو عليّ الفارسيّ :

"فإجراؤهم (قلّما) مجرى الحرف يقوي أيضـــاً إجراءها مجراه في أنْ لا تقتضي فاعلاً ، ويحسن ذلك فيها في القياس ، فهذا وجه مذهب سيبويه فيه، وهو الجيد."[٣]

ويرى البحث أنّ (قلّما) فعل اســـتعمل بمعنى النفي فأجري مجراه في الاستغناء عن الفاعل.

١) ينظر : المسائل المشكلة (البغداديات) ، أبو عليّ الفارسيّ ، تحقيق / د .يحيي مراد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٤هـــــ = ٢٠٠٣م) ص١٠٩، وخزانة الأدب ج١٠ص٢٢٨.

٢) ينظر : شرح ابن يعيش ج٨ص١٣٢ ، وخزانة الأدب ج١٠ ص٢٢٨.

٣) البغداديات ص١١١.

٥- كسر (إنّ) بعد (لا جَرَمَ) إجراء لها مجرى اليمين

ذكر السيوطيّ أنّ بعض العرب أجرى (لا جرم) مجرى اليمين فكسر إنّ بعدها[١].

والغالب أنّه يجب فتح همزة (إنّ) بعد (لا جَرَمَ) ، وهو المشهور عند ابن مالك[٢] ، قال تعالى : (لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ)[٣] ، معناها : لقد حقّ أنّ لهم النار ، ولقد استحقّ أنّ لهم النار .

قال سيبويه في باب (هذا باب من أبواب أنّ تكون أنّ فيه مبنيّة على ما قبلها) :

"...وأمّا قوله عزّ وجلّ (لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ) فأنّ جَرَمَ عملت فيها لأنها فعل ، ومعناها : لقد حقّ أنّ لهم النار ، ولقد استحق أنّ لهم النار ..." [٤] .

إلاّ أنّ بعض العرب يجري (لا جرم) مجرى اليمين ، فيقولون : لا جرم لآتينك ، لا جرم لقد أحسنتَ[٥] ، فيكسرون (إنّ) بعدها[٦] ، وقد ذكر الفراء هذا الاستعمال فيها ، وهو دلالتها على القسم فقال :

"...كلمة كانت في الأصل بمنزلة : لابد أنّك قائم ولا محالة أنّك ذاهب ، فجرت على ذلك ، وكثر استعماله إيّاها ، حتى صارت بمنزلة (حقّاً) ؛ ألا

---

١) ينظر : همع الهوامع ج٢ص١٦٧.
٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٢٤.
٣) النحل /من الآية ٦٢.
٤) الكتاب ج٣ص١٣٨.
٥) ينظر : لسان العرب (ج ر م) ج١٢ص٩٣.
٦) ينظر : همع الهوامع ج٢ص١٦٧.

ترى أنّ العرب تقول : لا جرم لآتينك ، لا جرم قد أحسنت، وكذلك فسّرها المفسّرون بمعنى الحق..."[١]

وقد استشهد ابن مالك[٢]على مجيئها للقسم بقول الشاعر :

أسأتَ إذ خالَفَتني ولا جَرَمَ لَيُبدُوَنّ منك أسوأ الندمِ[٣]

ومنه في حديث قيس بن عاصم : (لا جرم لأفلَنّ حدّها)[٤].

ومن هنا نستطيع أن نقول أنّ (إنّ) إذا وقعت بعد (لا جرم) فإنّه يجوز فتحها وكسرها ، والفتح هو الغالب[٥] ، وبه قرأ القراء ، وقد قرئ في الشواذ بالكسر[٦]، والكسر على أنّ (لا جرم) منزلة اليمين ، كما هو عند بعض

---

١) معاني القرآن للفراء ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، (١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م)ج٣ص٨ ، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٢٤

٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ، تحقيق / د. عبد المنعم هريدي ، الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث ، (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م)ج٢ص٨٨٢.

٣) البيت من البحر الرجز ، بلا نسبة في الكافية الشافية ج٢ص٨٨٢ ،

٤) الحديث في : النهاية في غريب الحديث والأثر ، أبو السعادات ابن الأثير الجزري ج١ص٢٦٣ ، وينظر : لسان العرب (ج ر م).

٥) ينظر : التصريح ج١ص٢٢١.

٦) قرأ بكسر الهمزة عيسى في قوله تعالى : (لا جرم أنّ الله يعلم) النحل من الآية ٢٣ ، وقرأ الباقون بالفتح [ينظر : مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٧٦ ، وإعراب القراءت الشواذ للعكبريّ ، تحقيق / محمد السيد أحمد عزوز ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م) ص٧٦٠] ، وقرأ الحسن وعيسى بن عمران بكسر الهمزة في : (لا جرم أنّ لهم النار)[ينظر : البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسيّ ، الشيخ زهير جعيد ، دار الفكر (١٤٣١هـ-١٤٣٢هـ= ٢٠١٠م) ج٦ص٥٥١].

العرب ، فهي قسم ، و(إنّ) واقعة في صدر جواب القسم فتكسر همزتها ، أو تكون على سبيل الاستئناف والقطع[١].

٦-إجراء (رأى) الحلميّة مجرى العلميّة في التعدي لاثنين

ذكر السيوطيّ أنّ العرب ألحقوا (رأى) الحلميّة بـ(رأى) العلميّة ؛ فأدخلوها على المبتدأ والخبر ، ونصبتهما على أنّهما مفعولين ؛ إجراء لها مجراها في أنّ كلّاً منهما إدراك بالباطن[٢].

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿إِنِّيٓ أَرَانِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾[٣] فـــ(أراني) فيه ضمير الفاعل ، وقد تعدى إلى الضمير المتصل، إجراء لـــ(رأى) الحلميّة مجرى (رأى) العلميّة ، فيجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى[٤] ، قال أبو حيان:

"ورأى الحلميّة جرت مجرى أفعال القلوب في جواز كون فاعلها ومفعولها متحدي المعنى ، فأراني فيه ضمير الفاعل المستكن ، وقد تعدى الفعل إلى الضمير المتصل ، وهو رافع للضمير المتصل..."[٥].

---

١) ينظر : النحو العربي ، د/ إبراهيم بركات ، الطبعة الأولى ، دار النشر للجامعات ، مصر (٢٠٠٧م) ج١ص٢١٩.

٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٨٣ ، وشرح ابن الناظم ص١٥١ ، والتذييل والتكميل ج٦ص٤٤ وص١٧٠ ، وتمهيد القواعد ص١٤٧٥ ، والتصريح ج١ص٢٥٠، وهمع الهوامع ج٢ص٢١٩.

٣) يوسف / من الآية ٣٦ .

٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج٢ص١٠٠٩.

٥) البحر المحيط ، أبو حيان ، تحقيق / د. زهير جعيد ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان (١٤٣١هـ = ٢٠١٠م)ج٦ص٢٧٥.

وقال السمين الحلبيّ:

" و(أراني) هنا متعدية لمفعولين عند بعضهم إجراء للحلميّة مُجرى العلميّة ، فتكون الجملة من قوله : ((أعصر) في محل المفعول الثاني ، ...وجرت الحلميّة مُجرى العلميّة أيضًا في اتحاد فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين ..."[١]

وقول الشاعر :

يؤرقني أبو حَنَشٍ وطلقٌ وعمّارٌ، وآونةً أثالا

أراهم رُفقتي حتى إذا ما تَفَرّى الليلُ فانخزلَ انخزالا

إذا أنا كالذي أجرى لِوِردٍ إلى آلٍ ، فلم يدركْ بلالا[٢]

---

١)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ(ت٧٥٦ه) ، تحقيق / د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ج٦ص٤٩٥.

٢) البيت من البحر الوافر ، قائله عمرو بن أحمر في لسان العرب (ح ن ش) ج٦ص٢٨٩ ، وبلا نسبة في الخصائص ج٢ص٣٧٨ ، والإنصاف ج١ص٣٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٨٣ ، والتذييل والتكميل ج٦ص٤٥ ، وتمهيد القواعد ص١٤٧٦ ، وشرح ابن عقيل ج٢ص٥٣ ، والتصريح ج١ص٢٥٠ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢١٩ .

وشاهده : (أراهم رفقتي) حيث نصب برأى الحلميّة مفعولين الأول الضمير المفعول في (أراهم) وهو ضمير الغائبين ، والثاني في (رفقتي).

٧- إجراء النعت مجرى العطف في الحمل على المعنى بعد (إلّا)

إذا أتبعت الاســـم الواقع بعد (إلّا) فلا يجوز فيه إلّا الحمل على اللفظ خاصـــة ، فإذا عطفنا عليه فإنّه يعطف عليه على حســـبه في الإعراب ؛ فنقول: جاء القومُ إلّا زيدًا وعمرًا ، لا يجوز عمرٍو بالجر ، فلا يحمل على المعنى [١] عند النحويّين ، أبرزهم ابن عصفور[٢] .

وذكر السيوطيّ أنّه قد جوز قوم منهم ابن خروف[٣] الحمل على المعنى، والعطف عليه بالجر ، فيقال : قاموا إلّا زيدًا وعمرٍو ، على أنّ (إلّا) في معنى (غير) ؛ لأنّ مكانهما واحد[٤] ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

وما هاجَ هذا الشوقَ إلّا حمامةٌ تَغَنّتْ على خضراءَ سمرٌ قيودُها[٥]

---

١) ينظر : التذييل والتكميل ج٨ص ٣٤٧

٢) ينظر : المقرب ص٢٣٩ ، وشـــرح جمل الزجاجي لابن عصـــفور ج٢ص٣٩١ ، والتذييل والتكميل ج٨ ص٣٤٧ ، وتمهيد القواعد ص٢٢٢٣.

٣) ينظر رأي ابن خروف في : التـذييـل والتكميـل ج٨ص٣٤٧ ، وتمهيـد القواعـد ص٢٢٢٤.

٤) ينظر : همع الهوامع ج٣ص٢٧٩ .

٥) البيت من البحر الطويل ، قائله علي بن عميرة الجرميّ كما في سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ، للوزير أبي عبيد البكريّ الأونبيّ ، ج١ص١٩ ، ونسب لبعض الأعراب في الأضـــداد لمحمد بن القاســـم الأنباريّ ، المكتبة العصـــريّة ، صـــيدا ، بيروت ، (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م) ص٢٤٧ ، وبلا نسبة في : كتاب الأمالي والذيل والتنبيه، أبو علي القالي البغدادي ، الهيئة المصـــرية العامة للكتاب ، (١٩٧٦م)ج١ص٢٦ ، و التـذييـل والتكميـل ج٨ص٣٤٧ ، وتمهيـد القواعـد ص٢٢٢٤ ، وهمع الهوامع ج٣ص٢٧٩ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع ، الشـــنقيطيّ ، محمد باســـل عيون ==

روي برفع (سـمرٌ) على لفظ الحمامة ، وروي بجره(سـمرٍ) حملاً على معنى(غير) أي : وما هاج هذا الشوقَ غيرُ حمامةٍ سمرٍ قيودُها[١].

ومن منع تأوله على أنّ (سمر) نعت لـ(خضراء)[٢] ، أو أنّه بالجر على الجوار[٣].

وهذا الاستدلال بالجر دليل على إجراء النعت مجرى العطف في الحمل على المعنى بعد (غير) و(إلّا)[٤] ، وقد نقل ذلك السيوطيّ عن أبي حيّان[٥].

وقد قال أبو حيان:

"وفي الاستدلال بقوله (سمرٍ قيودها) على أنْ يكون نعتًا لحمامة ، على تقدير : (إلّا حمامة) بـ(غير حمامة) دليل على إجراء النعت مجرى العطف..."[٦].

وأرى صحة إجراء النعت مجرى العطف وأنّه لا تتقيّد المسألة بالعطف ، فيجوز أن يراعى المعنى في نحو : ما جاء إلّا زيدٌ العاقلُ ، برفع (العاقل)

السود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٩هـ = ١٩٩٩م) ص٤٩٦.

شـاهده : (سـمر) حيث روي بالرفع والجر ، أمّا الرفع فعلى اللفظ ، والجر حملا على المعنى

١) ينظر : التذييل والتكميل ج٨ص٣٤٨.

٢) ينظر : سمط اللآلي ج١ص١٩.

٣) ينظر : التذييل والتكميل ج٨ص٢٤٧ ، وتمهيد القواعد ص٢٢٢٤.

٤) السابق ، وينظر : همع الهوامع ج٣ص٢٧٩.

٥) ينظر : همع الهوامع ج٣ص٢٧٩.

٦) التذييل والتكميل ج٨ ص٣٤٨.

وجره ، فالرفع على اللّفظ ، والجر على إجراء (إلّا) بمعنى (غير) ، فكأنّه قال : ما جاء غيرُ زيدٍ العاقلُ برفع (العاقلُ) .

٨-امتناع وقوع (أنْ) والفعل حالاً إجراء لها مجرى المعارف

ذكر السيوطيّ[١] مذهب سيبويه[٢] في وقوع (أنْ) والفعل حالًا ؛ وهو أنّه لا يجوز وقوع (أنْ) والفعل حالاً وإنْ قدرت بمصدر؛ وهذا مذهب الجمهور[٣] ؛ وذلك لأنّ العرب أجرتها مجرى المعارف في باب الإخبار بـ(كان) ، كما أنّها للمستقبل وهذا لا يقع حالاً[٤].

قال سيبويه :

"ولا تقع (أنْ) وصلتها حالًا يكون الأول في حال وقوعه ، لأنّها إنّما تذكر لما لم يقع بعد..."[٥]

وذكر أنّ ابن جني جوز وقوع المصدر المؤول من (أنْ) والفعل حالًا[٦]؛ واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

---

١) ينظر : همع الهوامع ج٤ص١٧.

٢) ينظر : الكتاب ج١ص٣٩٠.

٣) ينظر : التذييل والتكميل ج٩ص٤٧ ، وارتشاف الضرب ص١٥٧١ ، وهمع الهوامع ج٤ص١٧.

٤) السابق.

٥) الكتاب ج١ص٣٩٠.

٦) ينظر مذهب ابن جني في : التذييل والتكميل ج٩ص٤٧ ، وارتشاف الضرب ص١٥٧١ ، وهمع الهوامع ج٤ ص ١٧

وقالوا لها لا تنكحيه فإنّه لأوّلِ نصلٍ أنْ يلاقيَ مجمَعا[1]

وأرى أنّ الصحيح مذهب سيبويه ؛ لأنّ الحال لا يكون إلّا نكرة ، و(أنْ) والفعل أجري مجرى المعارف ، والمعرفة لا تقع حالّا .

٩- بناء الحال المركبة إجراء لها مجرى (خمسةَ عشرَ)

الألفاظ المركبة التي وقعت موقع الحال منها ما أصـــله العطف نحو : تفرقوا شَغَر بَغَر أي : منتشرين ، وشَذَر مَذَر ، أي متفرقين ، وهو جاري بيتَ بيتَ أي : مقارباً ، ولقيته كَفَةَ كَفَةَ ، أي : مواجهًا ، ومنها ما أصله الإضافة

---

١) البيت من البحر الطويل ، قائله : تأبط شرّاً ، في : الحماسة ، أبو تمام ، علق عليه / أحمد حسن بسج ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٨هـ = ١٩٩٨م)ص٨٨ ، وشرح ديوان الحماسة ، المرزوقي ، علق عليه / غريد الشيخ الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (١٤٢٤هـ =٢٠٠٣م) ص٣٤٩، والدرر اللوامع ص٥١٠ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ج٤ص٢٣٣ ، وفي الديوان ، جمع وتحقيق / علي ذو الفقار شاكر ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلاميّ ، (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م)ص١١٢ ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٢٢٦ ، والتذييل والتكميل ج٣ص١٥٣ وج٩ص٤٧ ، وارتشاف الضرب ص١٥٧٢ ، وهمع الهوامع ج٤ص١٧ ، والنصل : نصل السهم ونصل السيف والسكّين والرمح ، حديدة السهم والرمح وحديدة السيف إن لم يكن لها مَقْبَض ، فإذا كان لها مَقْبَض فهو سيف [ينظر : لسان العرب (نصل) ج١١ص٦٦٢] ، وشاهده (أنْ) يلاقي : حيث وقع المصدر المؤول من (أنْ) والفعل حالًا عند ابن جني ، وهو ممتنع عند سيبويه والجمهور لأنه يجري مجرى المعارف ، والحال لا يكون معرفة.

نحو : بادئ بدء ، أي : مبدوء بها ، وتفرقوا أيادي ســـبأ ، أي : مثل أيادي سبأ[١].

ويرى الســيوطيّ أنّ الحال لما كانت شــبيهة بالظرف وتوســعوا فيها توســع الظروف أجريت مجراها في الجريان كخمسة عشر[٢].

وهذه الأحوال المركبة مبنيّة إجراء لها مجرى (خمسةَ عَشَرَ) على مذهب سيبويه ؛ حيث قال :

"...وأما أيادي ســـبأ وقالي قلا وبادي بدا ؛ فإنّما هي بمنزلة (خمســـةَ عشرَ) ...ومثل أيادي سبأ وبادي بدا قوله : ذهب شَغَرَ بَغَرَ..."[٣].

فهي مركبة بمنزلة خمسة عشر ، وعلة البناء أنّ أصلها العطف بالواو ، فحذفت الواو وضمّن معناها ، فبني كخمسة عشر[٤] ، فكان الأصل : (شغرًا وبغرًا) فحذفت الواو للإيجاز والتخفيف ، وبنيا بناء (خمســـة عشـــر) لما تضمناه من معنى الحرف[٥].

---

١) ينظر : المفصل في علم العربية ص١٦٢ ، وشرح ابن يعيش ج٤ص١١٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٤١٤ ، وارتشاف الضرب ص١٦١٢ ، والتذييل والتكميل ج٩ص٣٨٠ ، وتمهيد القواعد ص٢٤٧٤ ، وهمع الهوامع ج٤ص٥٨.

٢) ينظر : همع الهوامع ج٤ص٥٨.

٣) الكتاب ج٣ص٣٠٤ ، ٣٠٥، وينظر: شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ج٤ص٧٠.

٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تحقيق / د. موسى بناي العليلي، الجمهوريّة العراقية ، وزارة الأوقاف ، إحياء التراث الإســلامي ج١ص٥١٩ ، والتذييل والتكميل ج٩ص٣٨٤.

٥) ينظر : شرح ابن يعيش ج٤ص١١٨.

والبناء إجراء لها مجرى (خمسة عشر) قول المبرد[١] ، والزمخشريّ[٢]، وابن يعيش[٣] ، والرضي[٤] والجمهور ؛ وسبب بناء ما أصله العطف كسبب بناء العدد المركب[٥] .

وهناك مَن يرى أنّها مركبة تركيب الإضافة ، وليست مبنيّة ، وهو قول ابن أبي الربيع[٦] ، ويرى الخوارزميّ أنّ القياس هو الإضافة[٧].

والإضافة لغة لبعض العرب ، قال سيبويه :

"...ومن العرب من يجعله مضافاً فيُنَوّن سبأ ، قال الشاعر وهو ذو الرمة:

١) ينظر : المقتضب ج٤ص٢٩.
٢) ينظر : المفصل ص١٦٢.
٣) ينظر : شرح ابن يعيش ج٤ص١١٨.
٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج٢ص٣٦٥.
٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٤١٧ ، والتذييل والتكميل ج٩ص٣٨٣.
٦) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٦١٢ ، وهمع الهوامع ج٤ص٥٩.
٧) ينظر : التخمير ، صدر الأفاضل ، د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، (١٩٩٠م)ج٢ص٢٩١.

فيا لَكِ من دارٍ تحمّلَ أهلُها أيادي سبأً بعدي وطال احتيالُها[1]."[2]

والإضافة في (كفة كفة) ونحوها سائغة عند ابن مالك لسببين :

الأول : أنّها أخف من التركيب ، واستعماله فيه لا يوقع في لبس ، الثاني : أنّه قد يقال في باب (كفة كفة) : (لقيته كفة لكفةٍ) ، و(لقيته كفة عن كفةٍ) ، فيفهم منه ما يفهم مع التركيب[3].

ومن هذه الألفاظ المركبة الواقعة موقع الحال أيضاً (أخولَ أخولَ) في قول الشاعر :

يُساقطُ عنه روقُهُ ضارياتها سِقاطَ شرارِ القَيْنِ أخولَ أخولا[4]

---

١) البيت من البحر الطويل ، قائله ذو الرمة في الكتاب ج٣ص٣٠٤ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٤ص٦٩ ، ولسان العرب (يدي) ، وفي ديوان ذي الرمة برواية : [أمِن أجل دارٍ صيّر البينُ أهلَها أيادي سبا بعدي وطال احتيالُها] شرح / أحمد حسن بسج ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،(١٤١٥هـ = ١٩٩٥م) ص٢٣٤ ، والشاهد قوله : (أيادي سبأ) حيث استعمله بالإضافة .

٢) الكتاب ج٣ص٣٠٤.

٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ص١٦٩٤ ، ١٦٩٥.

٤) البيت من البحر الطويل ، قائله : ضابيء بن الحارث في الأصمعيات ، اختيار الأصمعيّ ، تحقيق / أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، الطبعة الخامسة ، ديوان العرب ، بيروت ، لبنان ، ص١٨٣ ، ونوادر أبي زيد تحقيق / محمد عبد القادر أحمد ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، (١٤٠١هـ = ١٩٨١م)ص٤٢٠، والشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق / أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، ص٣٥٢، وتاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهريّ ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطّار، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، القاهرة (١٣٧٩هـ = ١٩٥٦م) ، الطبعة ==

وقال سيبويه : "وأمّا أخول أخول فلا يخلو من أنْ يكون كشَغَر بَغَر ، وكيومَ يومَ."(١)

يعني أنّه يجوز أنْ يكون ظرفاً من جهة المعنى ، وأن يكون حالاً والأصح أنّه حال، قال الجوهريّ : "ذهب القوم أخولَ أخولَ إذا تفرقوا شتى ، وهما اسمان جعلا اسماً واحدًا وبنيا على الفتح ..."(٢).

١٠-إجراء مميّز (كم) الاستفهاميّة مجرى مميّز العدد المركب في النصب والإفراد

نقل السيوطيّ(٣) عن ابن مالك أنّ (كم) الاستفهاميّة بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام ؛ فلذلك أشبهت العدد المركب ، فأجريت مجراه ، في أنّ مميّزها يكون كمميّز العدد المركب مفردًا منصوبًا ، فيقال : كم درهمًا لك؟

الثانية ، بيروت ، (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م) (خول) ص١٦٩١، والخصائص لابن جني ج٣ص٢٩٠ ، والدرر ص٥٢٨ ، واللسان (خ و ل) ج١١ ص٢٢٦، وبلا نسبة في: الخصائص ج٢ص١٣٠ شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٤١٧ ، والتذييل والتكميل ج٩ص٣٨٣ ، وتمهيد القواعد ص٢٤٧٨ ، وهمع الهوامع ج٤ص٥٨ ، والروق : القرن من كلّ ذي قرن ، والجمع أرواق [ينظر : لسان العرب (روق) ج١٠ ص١٣١]، والقَين : الحدّاد ، وقيل القَين كل صانع قَين ، وكل عامل الحديد عند العرب قَيْن ، والجمع أقيان وقُيون [ينظر : لسان العرب (قين) ج١٣ص٣٥٠) ، وشاهده : (أخولَ أخولَ) حيث جاء حالاً مركبة مبنيّة على الفتح إجراء لها مجرى (خمسةَ عشرَ).

١) الكتاب ج٣ص٣٠٧.

٢) تاج اللغة وصحاح العربية (خول) ص١٦٩١ ، وينظر : لسان العرب (خ و ل).

٣)ينظر : همع الهوامع ج٤ص٧٨.

كما يقال : لك خمسةَ عشرَ درهمًا[١] ؛ لأنّها فرع عن الخبريّة ، والمركب فرع عن المفرد[٢].

وقد قال ابن يعيش :

"...لأنّها في الاستفهام مقدرة بعدد مُنَوّن أو فيه نون ، نحو (خمسة عشر) و(عشرين وثلاثين) ونحو ذلك من الأعداد المنونة ، وتفسير هذه الأعداد إنّما يكون بالواحد المنكور ، نحو : عندي خمسة عشر غلامًا ، وعشرون عمامةً ، فكذلك ما كان في معناها ، فلذلك فُسّرت (كم) في حال الاستفهام بالواحد..."[٣].

١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٤١٨ ، والتذييل والتكميل ج١٠ص٩ ، وتمهيد القواعد ص٢٤٨٢ ، وهمع الهوامع ج٤ص٧٨.

٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ص١٧٠٤.

٣) شرح ابن يعيش ج٤ص١٢٩.

فمُمَيّزها لابد أنْ يكون مفردًا منصوبًا حملًا على العدد المركب ، والإفراد لازم عند جمهور البصريّين[١] ، وهو قول ابن مالك[٢] ، وابن يعيش[٣] ، وابن الناظم[٤] ، والرضيّ[٥] ، وابن هشام[٦]، وصححه الشيخ خالد[٧] .

وجوّز الكوفيّون جمعه[٨]، نحو : كم شـــهودًا لك؟ ، وكم عبيدًا ملكتَ؟ ، قال ابن هشام :

" ...وهذا لم يسمع ، ولا قياس يقتضيه..."[٩].

١١- إجراء الظرف الناقص مجرى التام في الفصل بين المتضايفين

ينقســـم الظرف من نـاحيـة التعلق إلى ظرف تـام (مســـتقر) وظرف ناقص(لغو)[١٠] ، والظرف التام أو المســـتقر هو شـــبه الجملة حيث يكون

---

١) ينظر : التصريح ج٢ص٢٧٩.
٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٤١٨ ، وشرح الكافية الشافية ص١٧٠٤.
٣) ينظر : شرح ابن يعيش ج٤ص١٢٩.
٤) ينظر : شرح ابن الناظم ص٥٢٦.
٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج٢ص٣٨١.
٦) ينظر : شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاريّ ، تحقيق / محمد أبو فضل عاشور، الطبعـة الأولى ، دار إحيـاء التراث العربيّ ، بيروت ، لبنـان (١٤٢٢هـــــ = ٢٠٠١م)ص١٣٧.
٧) ينظر : التصريح ج٢ص٢٧٩.
٨) ينظر : شـرح شـذور الذهب ص١٣٧ ، والمسـاعد ، ابن عقيل ، تحقيق / د. محمد كامل بركات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م)ج٢ص١٠٩ ، والتصريح ج٢ص٢٧٩.
٩) شرح شذور الذهب ص١٣٧.
١) ينظر : المعجم المفصل في النحو العربيّ ، د/ عزيزة فوال ص٦٠٢.

متعلقه كونًا عامًا واضـــحًا ومفهومًا[١]، نحو قوله تعالى : (إنّما علمها عند الله)[٢] ، والظرف الناقص أو اللّغو هو الذي يكون متعلقه كونًا خاصّـــاً أو محذوفًا لقرينة[٣] ، نحو قوله تعالى : (وما النصر إلّا من عند الله)[٤] .

والأصل أن يكون المتضايفان متلازمين متلاصقين ، كالشيء الواحد ، كما أنّ المضاف إليه ينزل من المضاف منزلة التنوين[٥].

فلا يجوز الفصل بينهما في سعة الكلام ولو بالظرف والجار والمجرور، هذا رأي سيبويه والبصريّين وكذلك الكوفيّين[٦].

أمّا الفصـــل بينهما في الشـــعر فجوزه الكوفيّون بغير الظرف والجار والمجرور ؛ لأنّ العرب استعملته كثيرًا في الشعر، ومنعه البصريّون [٧] ، وقد ورد عن العرب الفصل بينهما بالظرف في الشعر[٨] .

---

٢) ينظر : المرجع السابق ص٦٠٥.

٣) سورة الأعراف من الآية ١٨٧.

٤) ينظر : المعجم المفصل في النحو العربيّ ص٦٠٦.

٥) سورة الأنفال من الآية ١٠.

٦) ينظر : شرح ابن يعيش ج٣ص١٩.

٧) ينظر : الكتاب ج١ص١٧٨ ، والمقتضـــب ج٤ص٣٧٦ ، والأصـــول في النحو ج٢ص٢٢٦ ، والمفصـــل للزمخشـــريّ ص١٠٩ ، وشـــرح المفصـــل لابن يعيش ج٣ص١٩ ، والإنصاف ص٤٢٧.

٧) ينظر : الكتاب ج١ص١٧٨ ، والمقتضـــب ج٤ص٣٧٦ ، والإنصـــاف ص٤٢٨، وخزانة الأدب ج٤ص٤١٨.

٨) ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ، ، القزاز القيروانيّ ، تحقيق / د. رمضان عبد التواب ، د. صـــلاح الدين الهادي ، دار العروبة بالكويت ، ودار الفصـــحى بالقاهرة، مطبعة المدنيّ ، المؤسسة السعوديّة ، مصر ، ص١١٧.

من ذلك قول الشاعر :

لمّا رأتْ ساتِيدَمَا استَعْبَرَتْ لله دَرُّ اليومَ مَن لامها[1]

وقال الشاعر :

---

١) البيت من البحر السريع ، قائله عمرو بن قميئة في الكتاب ج١ص١٧٨ ، والمفصل ص١٠٩ ، وشرح ابن يعيش ج٣ص٢٠ ، والإنصاف ص٤٣١ ، وخزانة الأدب ج٤ص٤٠٧ ، ولسان العرب (دمي) ، وديوان عمرو بن قميئة ، تحقيق / حسن كامل الصيرفيّ ، (١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م) ص١٨٢ ، وبلا نسبة في : المقتضب ج٤ ص٣٧٧ ، والأصول في النحو ، ابن السراج ج٢ص٢٢٧ ، وشرح أبيات المفصل والمتوسط للزمخشريّ ، السيّد الشريف الجرجانيّ (٨١٦هـ) ، تحقيق / عبد الحميد جاسم الكبيسيّ ، الطبعة الأولى ، دار البشائر الإسلاميّة ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م) ص٢٧٤ .

وساتيدما : جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند ، لا يعدم ثلجه أبدًا ، لا يمر عليه يوم من الزمان لا يسفك فيه دم ، كأنه اسمان جعلا اسمًا واحداً ، ساتي دما ، وساتي وسادي بمعنى ، وهو سدي الثوب ؛ فكأنّ الدماء تُسدّى فيه كما يُسدّى الثوب؛ فسمّي ساتيدما [ينظر : معجم البلدان ، ياقوت الحمويّ الروميّ البغداديّ ، دار صادر ، بيروت ، ج٣ص١٦٨ ، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، الوزير الفقيه البكريّ الأندلسيّ (ت٤٨٧هـ) ، تحقيق / مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت ، ص٧١١ ، ولسان العرب (دمي)] وموطن الشاهد : (لله درُّ – اليوم – مَن لامها) حيث فصل بين المضاف (درّ) والمضاف إليه (مَن لامها) بالظرف (اليوم) في ضرورة الشعر ، والأصل : لله درُّ مَن لامها اليوم ، قال ابن يعيش : " ولا يجوز إضافة (يوم) إلى (در) على سبيل الاتساع في الظروف."[ينظر : شرح ابن يعيش ج٣ص٢٠].

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا يهوديٍّ يُقارب أو يُزيلُ[1]

ويرى ابن جنيّ أنّه قبيح كثر ، لكنّه من ضرورة الشاعر[2].

ولم تفرق العرب بين الظرف التام والناقص في الفصل ، وواضح أيضًا أنّ النحويّين حين تعرضوا لمسألة الفصل بين المتضايفين بالظرف لم يخصّوا بالجواز الظرف الناقص وبالمنع الظرف التام .

قال السيوطيّ :

" ورد بأنّ العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل ، بل تجريهما مُجرى واحدًا..."[3].

ذكر السيوطيّ هذا الردّ في معرض حديثه عن الخلاف في الفصل بين كم الخبريّة ومميّزها بالظرف وأنّ من العلماء من جوّز جرّ مميّزها مع الفصل

---

١) البيت من البحر الوافر ، قائله أبو حيّة النميريّ في : الكتاب ج١ص١٧٨ ، والإنصاف ص٤٣٢ ، والمقاصد النحويّة المشهور بشرح الشواهد الكبرى للعينيّ ، تحقيق / أ.د/ علي محمد فاخر ، و أ.د/ أحمد محمد توفيق السوداني ، و أ .د/ عبد العزيز فاخر ، الطبعة الأولى ، دار السلام ، القاهرة (١٤٣١هـ = ٢٠١٠م) ص١٣٧٤ ، والتصريح ج٢ص٥٩ ، والخزانة ج٤ص٤١٩ ، وبلا نسبة في : المقتضب ج٤ص٣٧٧ ، والأصول في النحو ، ابن السراج ج٢ص٢٢٧ ، وأمالي ابن الشجريّ ، تحقيق / د. محمود محمد الطناحيّ، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ج٢ص٥٧٧، والخصائص ج٢ص٤٠٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص١١٧.

وموطن الشاهد : يومًا ، حيث نصب على الظرف بقوله : (خُطّ) وقد فصل به بين المضاف وهو : (بكف) والمضاف إليه وهو (يهوديّ) والحال أنّه أجنبيّ ، ولا يجوز ذلك إلّا في الضرورة .

٢) ينظر : الخصائص ج٢ص٤٠٤.

١) همع الهوامع ج٤ص٨٣.

بالظرف والجار والمجرور إن كانا ناقصـــين ، نحو : كم بك مأخوذٍ أتاني ، وكم اليوم جائعٍ جاءني ، والمنع من الجر إن كانا تامّين[١].

وقد أوضـحتُ أنّ العرب لم تفرق في الفصـل بين المتضـايفين بين الظرف التام والظرف الناقص ، بل تجريهما مجرى واحدًا .

١٢- إجراء الأمر مجرى الواجب في نصب الفعل في جوابه

ينصب الفعل المضارع بـ(أنْ) مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر إجراء للأمر مجرى الواجب ، وذلك نحو : ايتني فأحدثَك ، أي ليكن منك إتيان فحديث ، وزرني فأعطيَك ، وقمْ فأقومَ ، واضـــربْ زيدًا فيســـتقيمَ ، لا خلاف في ذلك[٢].

ومنه قول الشاعر :

يا ناق سيري عَنَقًا فسيحًا إلى سليمانَ فنستريحا[٣]

---

٢) ينظر : المرجع السابق.

٢) ينظر : الكتاب ج٣ص٣٤ ، ٣٥ ، والمقتضـب ج٢ص١٣، وسـر صـناعة الإعراب ص٢٧٠ ، وشـرح التسـهيل لابن مالك ج٤ص٢٨ ، وشـرح ابن الناظم ص٤٨٢ ، وارتشـاف الضـرب ص١٦٦٩ ، وتمهيد القواعد ص٤٢٠٨ ، و شـرح الأشـموني ص٥٦٢ ، و همع الهوامع ج٤ص١١٨.

٣) البيت من الرجز ، قائله : أبو النجم ، في الكتاب ج٣ص٣٥ ، وتمهيد القواعد ص٤٢٠٨ ، والتصريح ج٢ص٢٣٩ ، والمساعد ج٣ص٨٥ ، والمقاصد النحوية في شـرح شـواهد الألفية ، العينيّ ، تحقيق / د.علي محمد فاخر ، د. أحمد محمد توفيق السـودانيّ ، ود. عبد العزيز محمد فاخر ، الطبعة الأولى ، دار السـلام ، القاهرة ، (١٤٣١هـ= ٢٠١٠م) ص١٨٦٨ ، وهمع الهوامع ج٤ص١١٨ ، والـدرر اللوامع ، تحقيق / محمد باسـل عيون السـود ،الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ==

وقد ذهب العلاء ابن سيابة[١] إلى عدم جواز النصب[٢] ، ويرى الفراء أنّ الرفع في جواب الأمر بعد الفاء حسن ؛ يقول :

لبنان ، (١٣١٩هـ = ١٩٩٩م)ج٢ص١٧، ولسان العرب (ع ن ق)ج١٠ ص٢٧٤ ، والردّ على النحاة ، ابن مضاء ، ص١٤٢ ، وبلا نسبة في : المقتضب ج٢ص١٣ ، وسر صناعة الإعراب ص٢٧٠ ، وشرح ابن الناظم ص٤٨٢ ، وشفاء العليل ص٩٢٨ ، وشرح الأشموني ص٥٦٢ ، وشاهده : (فنستريحا) : حيث نصب الفعل المضارع بعد الفاء جوابًا للأمر ، ولا خلاف في ذلك إجراء للأمر مجرى الواجب.

١) هو : العلاء بن سيابة الكوفيّ ، مولى ، من أصحاب جعفر بن محمد الصادق ، من رواة الحديث يروي عن طلحة بن مصرف ، وغيره ، روى عنه ابنه الوليد بن العلاء [ينظر : المؤتلف والمختلف ، الدار قطنيّ (٣٨٥هـ) ، تحقيق / د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م) ص ١٣٧٦ ، وكتاب رجال الطوسيّ ، تأليف / شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسيّ (٤٦٠-٣٨٥هـ) تحقيق / جواد القيوميّ الأصفهانيّ ، الطبعة الخامسة ، مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين بِقُم (١٤٣٠هـ) ص ٢٢٧ ، و كتاب منتهى المقال في أحوال الرجال ، الشيخ محمد بن إسماعيل المازندرانيّ (١٢١٦هـ) ، تحقيق / مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى ، الناشر / مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، قم ج٤ص٣١٧] ، وذكر الفراء أنّه علّم معاذ الهراء وأصحابه (معاني القرآن ج٢ص٧٩) ، وذكر أبو حيّان ، وناظر الجيش ، والعينيّ ، والسيوطيّ أنّه شيخ الفراء[ينظر : ارتشاف الضرب ص١٦٦٩ ، وتمهيد القواعد ص٤٢٠٨، و المقاصد النحوية ص١٨٦٩ ، وهمع الهوامع ج٤ص١١٨].

٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، (١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م)ج٢ص ٧٩ ، وتمهيد القواعد ص٤٢٠٨ ، والمقاصد النحوية ص١٨٦٩ ، وارتشاف الضرب ص١٦٦٩ ، وهمع الهوامع ج٤ص١١٨.

"...والائتناف بالفاء في جواب الأمر حسن ، وكان شيخ لنا يقال له العلاء بن سيابة – وهو الذي علم معاذ الهراء وأصحابه – يقول : لا أنصب بالفاء جوابًا للأمر."[١].

وقد نقل السيوطيّ عن أبي حيّان أنّ الرفع غير جائز وذلك إجراء للأمر مجرى الواجب فكما لا يجوز ذلك في الواجب لا يجوز في الأمر[٢].

والصحيح رأي الجمهور وهو نصب الفعل المضارع بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر؛ لأنّهم إذا كانوا ينصبون بعد الفاء في الواجب في مثل قول الشاعر :

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجاز فأستريحا[٣]

فالأولى أن ينصبوا الفعل بعد الأمر إجراء للأمر مجرى الواجب في نصب الفعل في جوابه.

---

١) معاني الفراء ج٢ص٧٩ .

٢)ينظر : همع الهوامع ج٤ص١١٩.

٣) البيت من البحر الوافر للمغيرة بن حبناء ، وهو من شواهد الكتاب ج٣ص٣٩ ، والمقتضب ج٢ص٢٢ ، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءت والإيضاح عنها ، ابن جني ، تحقيق / علي النجدي ناصف ، و د/ عبد الحلم النجار ، ود/ عبد الفتاح شلبي ، القاهرة (١٤١٥هـ = ١٩٩٤م) ج١ص١٩٧، والتذييل والتكميل ج١٥ص٣٠٢، وتمهيد القواعد ص٤١٩٨ . واستشهد به على نصب الفعل بعد الفاء وليس بمسبوق بنفي أو طلب ، وهو ضرورة ، ويروى : (لأستريحا) فلا ضرورة فيه.

١٣- نصب الفعل بعد الفاء في جواب الجار والمجرور والظرف إجراء لهما مجرى الفعل في الدلالة على المصدر المتوهم

إذا كانت الجملة التي قبل الفاء جملة اسميّة نحو : ما زيدٌ قائمٌ فيحدّثُنا، فلا يجوز نصب الفعل بعد الفاء ، بل يجب الرفع عند أبي بكر السراج[١] وأكثر النحاة[٢] ؛ لأنّ النصب يقتضي أن يتصيّد من الجملة الأولى مصدر ، يعطف عليه هذا المصدر ، والجملة الاسميّة لا تدل على المصدر كالفعليّة[٣].

وقد ذكر السيوطيّ أنّ طائفة ذهبت وصححه أبو حيّان[٤] إلى جواز النصب إذا كان في الجملة الاسميّة ما يقوم مقام الفعل من الظرف والجار والمجرور واسم الفاعل واسم المفعول فيدل على المصدر المتوهم ، نحو : ما أنت عندنا فنكرمَك ، وما أنت منّا فنحسنَ إليك ، وما زيدٌ مُكرِمٌ لنا فنكرمَه ، وما زيدٌ يكرم فنكرمَه[٥].

والدليل على أنّ الظرف والجار والمجرور يجريان مجرى الفعل في الدلالة على المصدر ؛ النصب بعد الجار والمجرور كقول الشاعر :

---

١) ينظر : الأصول في النحو ج٢ص١٧٩.

٢) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٦٧٦ ، وتمهيد القواعد ص٤٢٠٧ ، وهمع الهوامع ج٤ص١٢٥.

٣) المرجع السابق.

٤) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٦٧٦.

٥) ينظر : همع الهوامع ج٤ص١٢٥.

ما أنت من قيسٍ فتنبحَ دونها ولا من تميمٍ في اللّها والغلاصمِ[١]

يقول المبرد:

"ولو قلت : ما أنت بصـــاحبي فأكرمَك ، لكان النصـــب على قولك : فكيف أكرمُك؟ ، ولم يجز الرفع على الشـركة ؛ لأنّ الأوّل اسـم فلا يُشـرَك الفعلُ معه ، ولكن لو حملته على فأنا أكرمُك على حال ثم تعطف جملة على جملة لجاز..."[٢].

وقد ورد الجزم بعد الظرف كقوله :

---

١) البيت من البحر الطويل ، نسبه سيبويه للفرزدق في الكتاب ج٣ص٣٣، وهمع الهوامع ج٤ص١٢٥ ، والدرر ج٢ص٢٠ ، وهو في الديوان برواية أخرى هي :

[فما أنت من قيسٍ فتنبحَ دونها ولا من تميمٍ في الرؤوس الأعاظمِ]

ديوان الفرزدق ، تحقيق / علي فاعور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م) ص٦١٦ ، وبلا نسـبة في : المقتضـب ج٢ص١٧ ، برواية الديوان نفسها .

واللّها : لحمة حمراء في الحنك معلقة على عَكَدَة اللسـان ، والجمع : لَهَيات ولَهَوات ولُهِيّ ولِهِيّ ولَهاً ولِهاء [ينظر : لســان العرب (لها)ج١٥ ص٢٦١ ، و٢٦٢] والغلاصـــم جمع (غَلْصَمَة) وهي : صفيحة غضروفيّة عند أصل اللسان ، سرجيّة الشكل مغطاة بغشاء مخاطيّ ، وتنحدر إلى الخلف لتغطية فتحة الحنجرة لإقفالها أثناء البلع [ينظر: المعجم الوسيط (غلظ) ص٦٥٨] .

وشاهده : (فتنبحَ) حيث نصب بـ(أنْ) مضمرة بعد الفاء في جواب النفي بعد المجرور.

٢) المقتضب ج٢ص١٧.

وقولي كلّما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي[١]

فالجار والمجرور والظرف يجري كل منهما مُجرى الفعل في الدلالة على المصدر ، والدليل أنّ العرب نصبت الفعل بعد الجار والمجرور ، وجزمت بعد الظرف ، ووصلت الموصول ، وأدخلت الفاء في خبر (ما) الموصولة بالمجرور[٢] ، نحو قوله تعالى : (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ)[٣].

١٤- إجراء (أنْ) في التفسير مجرى (أي)

من مواضع (أنْ) أنّها تفسيريّة جارية مجرى (أي) ، وذلك إذا وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه[٤] ، وهذه لا تنصب الفعل المضارع[٥] ، نحو قوله تعالى : (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا)[٦] ، وقوله تعالى : (وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا)[٧].

---

١) البيت من البحر الوافر ، قائله : عمرو بن الأطنابة الأنصاري في التصريح ج٢ص٢٤٣ ، والدرر ج٢ص٢٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ج٤ص١٨٩ ، وهمع الهوامع ج٤ص١٢٥ ، وشاهده (تحمدي) حيث جزم بعد الظرف يعني الواقع اسم فعل (مكانك).

٢) ينظر : همع الهوامع ج٤ص١٢٥.

٣) النحل /من الآية ٥٣.

٤) وذكر ابن عصفور وقوعها بعد صريح القول ، ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج٣ص٢٨٢ ، وهمع الهوامع ج٤ص١٤٧.

٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج٢ص٢٨٢ ، وأوضح المسالك ج٤ص١٥٧ ، ومغني اللبيب ج١ص٢٩ ، والجنى الداني ص٢٢٠ ، و التصريح ج٢ص٢٣٢ ، وهمع الهوامع ج٤ص١٤٦.

٦) المؤمنون /من الآية ٢٧.

٧) ص/ من الآية ٦.

وهذا ما أثبته سيبويه[١] ، والبصريّون ، وأنكر الكوفيّون مجيء (أنْ) تفسيريّة[٢]، فهي عندهم الناصبة للفعل ، وردّه أبو حيّان ، فهي هنا ليست الناصبة للفعل ؛ لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها[٣].

وهي عند سيبويه تكون تفسيريّة في أحد وجهين ، يقول سيبويه:

"وأما قوله : كتبتُ إليه أنِ افعل ، وأمرته أن قُمْ ، فيكون على وجهين : على أنْ تكون (أن) التي تنصب الأفعال ، ووصلتها بحرف الأمر والنهي ، كما تصل (الذي) بـ(تفعل) إذا خاطبت حين تقول : أنت الذي تفعل ، فوصلت (أنْ) بقم لأنها في موضع أمر ....والوجه الآخر : أن تكون بمنزلة (أي)..."[٤].

ويرى الزمخشريّ أن (أنْ) في قوله تعالى : (وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي)[٥] هي المفسرة ؛ لأنّ الإيحاء فيه معنى القول[٦] ، وهو ليس ببعيد كما قال الدماميني[٧].

---

١) ينظر : الكتاب ج٣ص١٦٢.

٢) ينظر : مغني اللبيب ج١ص٢٩ ، والجنى الداني ص٢٢١ ، والتصريح ج٢ص٢٣٣، وهمع الهوامع ج٤ص١٤٦.

٣) ينظر : همع الهوامع ج٤ص١٤٦.

٤) الكتاب ج٣ص١٦٢.

٥) النحل / من الآية ٦٨.

٦) ينظر : تفسير الكشاف ، الزمخشريّ ، خليل مأمون شيحا ، الطبعة الثالثة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م) ص٥٧٧.

٧) ينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب ج١ص١٣٣.

ويرى السيوطيّ أنّ : (أنْ) تجري مجرى (أي) فتكون تفسيريّة إلّا أنّها تخالفها في أنّها لا تدخل على المفرد ، لا يقال : مررت برجل أنْ صالح[١].

وهي تجري مجرى (أي) عند البصريّين بشروط هي: أنْ تُسبق بجملة، وأن تتأخر عنها جملة، وأن تكون في الجملة السابقة معنى القول دون حروفه، وألاّ يدخل عليها جار[٢].

وأرى أنّ (أنْ) تأتي تفسيريّة إجراءً لها مُجرى (أي) لوروده في السماع.

١٥-إجراء الضمير المعرفة مجرى النكرة في دخول (رُبّ) عليه

(رُبّ) حرف من حروف الجر ، وهي تختص بالنكرات ، نحو : (رُبّ رجلٍ كريمٍ لقيته)[٣]، وقد تدخل على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى ، نحو : (رُبّه رجلًا) ، و(رُبّه رجلين) و(رُبّه رجالًا) و (رُبّه امرأة) و(رُبّه امرأتين) و(رُبّه نساء)[٤] ، استغناءً بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك ، قال الشاعر :

---

١) ينظر : همع الهوامع ج٤ص١٤٦.

٢) ينظر : مغني اللبيب ج١ص٢٩-٣١ ، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ج١ص١٣١-١٣٧ ، وهمع الهوامع ج٤ص١٤٧.

٣) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٥٣ ، وارتشاف الضرب ص١٧٤٧ ، ومغني اللبيب ج١ص١٤٤ ، وأوضح المسالك ج٣ ص١٩ ،

٤) ينظر : المقرب ص٢٧٤ ، ومغني اللبيب ج١ص١٤٤ ، ٥٤٤ ، وأوضح المسالك ج٣ص١٩ ، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ج١ص٤٩٨ ، والمساعد ج٢ص٢٩١ ، وشرح الأشموني ص٢٨٦ ، والتصريح ج٢ص٤ .

رُبّه فتيةً دعوتُ إلى ما يورثُ المجدَ دائماً فأجابوا[١]

هذا مذهب البصـــريّين ، وحكى الكوفيّون جواز مطابقته لفظاً نحو : (رُبّها امرأة) و(رُبّهما رجلين) و (رُبّهم رجالاً) و (رُبّهنّ نســـاء)[٢] ، وهو ليس بمسموع كما قال ابن هشام[٣] ، وعند ابن مالك لزوم الضمير الإفراد والتذكير أشهر من المطابقة[٤] .

يقول ابن السراج :

"...مَن وَحَد فلأنه كناية عن مجهول ، ومَن لم يوحد فكأنه ردّ كلام ، كأنه قال له : مالك جوار؟ فقال : رُبّهنّ جوارٍ قد ملكت."[٥]

---

١) البيت من البحر الخفيف ، لم يعلم قائله ، من شواهد شرح التسهيل ج٣ص١٨٤ ، وارتشاف الضرب ص١٧٤٧ ، ومغني اللبيب ج٢ص٥٤٤ ، والمساعد ج٢ص٢٩١، و التصريح ج٢ص٤ ، وشرح الأشموني ص٢٨٦ ، وهمع الهوامع ج٤ص١٨٠، والدرر ج٢ص٥٠ ، وشاهده : (رُبّه فتيةً) حيث جرّ (رُبّ) ضميرًا مفردًا مذكّرًا مع أنّ مفسره جمع ؛ فدلّ ذلك على أنّه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره.

٢) ينظر : الأصول في النحو ج١ص٤٢٢ ، وشرح التسهيل ج٣ص١٨٢ ، وارتشاف الضـــرب ص١٧٤٧ ، ومغني اللبيب ج٢ص٥٤٤ ، وتمهيد القواعد ص٣٠٢٨ ، والمساعد ج٢ص٢٩١ ، والتصريح ج٢ص٤ ، وهمع الهوامع ج٤ص١٨٠

٣) ينظر : مغني اللبيب ج٢ص٥٤٤.

٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص١٨٤ ،١٨٥.

٥) الأصول في النحو ج١ص٤٢٢.

وهذا الضمير المجرور بـ(رُبّ) معرفة تشبه النكرات عند الفارسيّ ؛ لأنّه غير مُعَيّن وليس مقصـــودًا ، فصـــار في حكم النكرة[1] ، فهو معرفة تجرى مجرى النكرة ، وهذا مذهب الكثيرين[2]

وذهب قومٌ منهم الزمخشريّ(٣)، وابن عصفور(٤) إلى أنّه نكرة ؛ لأنّه عائد على واجب التنكير ؛ وكأنك قلت : (رُبّ شـيء) ، ثم فسّـرت الشـيء الذي تريده بقولك : (رجلاً).

ويرى السـيوطيّ أنّ الأصـح في هذا الضـمير أنّه معرفة جرى مجرى النكرة في دخول (رُبّ) عليـه ؛ لأنّـه أشـــبهها في كونـه غير مُعَيّن ولا مقصود(٥).

---

١) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٥٣ ، والتذييل والتكميل ج١١ص٣٠٤.

٢) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٧٤٧ ، والتذييل والتكميل ج١١ص٣٠٤ ، و المساعد ج٢ص٢٨٩ ، والجنى الداني ص٤٥٠ ، والتصريح ج٢ص٤ ، والدرر ج٢ص٥٠ .

٣) ينظر : المفصل ص٢٩١ ، وارتشاف الضرب ص١٧٤٧ ، والجنى الداني ص٤٥٠، والتصريح ج٢ص٤ ، والدرر ج٢ص٥٠

٤) ينظر : المقرب ص٢٧٤ ، وارتشـــاف الضـــرب ص١٧٤٧ ، والتذييل والتكميل ج١١ص٣٠٤ ، والجنى الداني ص٤٥٠ ، والمساعد ج٢ص ، والتصريح ج٢ص٤ ، وهمع الهوامع ج٤ص١٨٠ ، والدرر ج٢ص٥٠

٥) ينظر : همع الهوامع ج٤ص١٨٠.

١٦-إجراء اسم التفضيل المضاف لمعرفة مجرى المحلى بـ(ال) في المطابقة

إذا كان (أفعل) التفضيل مضافًا إلى معرفة جاز فيه المطابقة وعدمها ، فأمّا الإفراد والتذكير فيكون كالمضاف إلى النكرة وذلك نحو : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ)[١] ، ومنه قول الشاعر :

وَمَيّةُ أحسنُ الثقلينِ جيدًا وسالفةً وأحسنُهُ قذَالًا[٢]

وأمّا المطابقة يعني مطابقة اسم التفضيل للمضاف إليه إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا فيكون جاريًا مجرى اسم التفضيل المحلى بـ(ال) في المطابقة ، ومن شواهد ذلك قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا)[٣]، وقوله تعالى : (وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا)[٤].

---

١) البقرة من الآية ٩٦.

٢) البيت من البحر الوافر ، قائله ذو الرمة ، في الكامل في اللغة والأدب ، المبرد ، عبد الحميد هنداويّ ، وزارة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف والدعوة والإرشاد ، المملكة العربيّة السعوديّة ، ج٢ص٣٦٠ ، والخصائص ج٢ص٤١٥ ، وخزانة الأدب ج٩ص٣٩٣ ، والدرر ج١ص٨٩ ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ج١ص١٢٨ ، والتذييل والتكميل ج٢ص١٥٢ ، وارتشاف الضرب ص٢٣٢٥ .

وشاهده : (أحسن الثقلين) حيث ورد (أفعل) التفضيل مفردًا مذكرًا مع الجمع، كما أنّ الضمير عاد عليه مفردًا مذكرًا أيضاً (وأحسنه قذالاً) ، فدلّ بذلك على أنّ ضمير المثنى والجمع يجوز إفراده بعد(أفعل) التفضيل ، وقد مثّل ابن جني لذلك بقوله : (هو أحسن الفتيان وأجمله) وقال إنّه كقولك : هو أحسن فتى في الناس. [الخصائص ج٢ص٤١٥].

٣) الأنعام من الآية١٢٣.

٤) هود من الآية٢٧.

وقد وردت المطابقة وعدمها في قوله –صلى الله عليه وسلم– :–

(ألا أخبركم بأحبّكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً)[١] ، فأفرد (أحبّ) و (أقرب) وجمع (أحاسن) ، وعلى هذا يجوز القياس ؛ فنقول : "أخواك أحسن الثلاثة ، وأحسنا الثلاثة ، وهندٌ أحسن النساء ، وحسنى النساء ، والهندان أحسن النساء ، وحسنيا النساء ، والهنود أحسن النساء ، والهنود أفضل النساء ، أو فضليات النساء."[٢].

وقد نقل السيوطي[٣] أنّ ابن السراج زعم أنّه يتعيّن الإفراد والتذكير ومنع المطابقة[٤] ، وذكر أيضُا أنّ أبا حيان ردّه بالسماع والقياس ، أمّا السماع فقد تقدم ، وأمّا القياس فلأنّ مشابهته للمحلّى بـ(ال) أقوى من مشابهته للمجرد منها ؛ لاشتراكهما في أنّ كلّا منهما معرفة ، فإجراؤه مجرى المحلّى بـ(ال) في المطابقة أولى من إجرائه مجرى المجرد منه[٥].

---

١) الحديث في سنن الترمذيّ باب (ما جاء في معالي الأخلاق) ، إبراهيم عطوة عوض ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ ، (١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م) ج٤ص٣٧٠ برقم(٢٠١٨).

٢) ارتشاف الضرب ص٢٣٢٥.

٣) ينظر : همع الهوامع ج٥ص١١٢.

٤) ينظر : الأصول في النحو ج٢ص٦ ، وارتشاف الضرب ص٢٣٢٥ ، والمساعد ج٢ص١٧٧ ، وهمع الهوامع ج٥ص١١٢.

٥) ينظر : ارتشاف الضرب ص٢٣٢٥ ، والتذييل والتكميل ج١٠ص٢٧١ ، وهمع الهوامع ج٥ص١١٢.

ويرى أبو منصور الجواليقيّ[١] أنّ الأفصح من الوجهين المطابقة[٢].

وقد ذكر ابن مالك أنّ اسم التفضيل المضاف لمعرفة إذا قصد به التفضيل المطلق ، يعني التفضيل على المضاف إليه وعلى غيره ، أولم يقصد به التفضيل فيه ألبتة ، فيؤول باسم الفاعل أو الصفة المشبهة ، فهذان يلزم فيهما المطابقة ، لشبهه بالمعرف بـ(ال) وخلوه من (مِن) لفظاً ومعنى ، فإن أضيف منويّاً به معنى (مِن) كان يشبه المحلّى بـ(ال) في التعريف وعدم التلفظ بـ(من) ، وكذلك يشبه المجرد من(ال) لأنه حذفت منه (مِن) لكن نُوي معناها ، فلذلك يجوز مطابقته إجراء له مجرى المحلّى بـ(ال) ويجوز ترك المطابقة إجراء له مجرى المجرد من (ال)[٣].

ويرى البحث جواز المطابقة في اسم التفضيل المضاف لمعرفة إجراء له مجرى المحلّى بـ(ال) لوروده في السماع وثبوته بالقياس.

---

١) هو أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقيّ النحويّ اللّغويّ ، كان إمامًا في فنون الأدب ، وكان في اللّغة أمثل منه في النحو ، لا يقول الشيء إلّا بعد التحقيق ، ويكثر قول : (لا أدري) ، صنّف : شرح أدب الكاتب ، ما يلحن فيه العامة ، ما عرب من كلام العجم ، توفي سنة ٤٦٥هـ [ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنحاة ، السيوطيّ ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار الفكر (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م) ج٢ص٢٠٨].

٢) ينظر : التذييل والتكميل ج١٠ص٢٧١ ، والمساعد ج٢ص١٧٧ ، وهمع الهوامع ج٥ص١١٢.

٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٥٩ ، والتذييل والتكميل ج١٠ص٢٦٥ – ٢٧١ ، وتمهيد القواعد ص٢٦٧٥ ، ٢٦٧٦ ، وشرح ابن عقيل ج٣ص١٨١ ، وحاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل ، يوسف الشيخ محمد البقاعيّ ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م) ص٥٩٢ ، ٥٩٣.

١٧-إجراء (هلّا) و(ألّا) و(ألا) مجرى الاستفهام في منع تأثر ما قبلها بما بعدها

لا يعمل فيما قبله الفعل الذي يقع بعد التحضيض والعرض والتمني بألاَ، نحو : زيدٌ هلّا ضـــربته ، وعمرٌو ألا تكرمه ، والعون على الخير ألا أجده ؛ إجراءً للتحضيض والعرض والتمني بـــ(ألاَ) مجرى الاستفهام في منع تأثر ما قبلها بما بعدها ، هذا هو مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيبويه[١].

قال سيبويه :

: هذا باب من الاســـتفهام يكون الاســـم فيه رفعاً ؛ لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ، ثم تســتفهم بعد ذلك ، وذلك قولك : زيدٌ كم مرةً رأيته ، وعبد الله هل لقيتَه ، وعمرٌو هلّا لقيتَه ، وكذلك سائر حروف الاستفهام ، فالعامل فيه الابتداء..."[٢].

فلا يجوز النصـب ، ؛ لأنّ حرف الاستفهام لا يكون مفسّرًا لفعل قبله ، كما لا يكون عاملًا في اسم قبله استفهام[٣]، وقد جرى مجرى الاستفهام حرف التحضـيض والعرض والتمني ، في أنّ لها الصـدر كحرف الاسـتفهام ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٤].

وهذا هو الأصح عند السيوطيّ ؛ قال :

---

١) ينظر : تمهيد القواعد ص١٦٦١.

٢) الكتاب ج١ص١٢٧ .

٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ ج١ص٤٦٧.

٤) ينظر : همع الهوامع ج٥ص١٥١ ، وتمهيد القواعد ص١٦٦١.

" والأصــح منعه في تالي أداة تحضــيض أو عرض أو تمن بألّا نحو : زيدٌ هلّا ضـــربته ، وعمروٌ ألّا تكرمه ، والعون على الخير ألّا أجده ، بناء على أنّ الثلاثة لها الصــدر إجراء لها مجرى الاســتفهام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها..."[١].

وذهب الجزوليّ إلى ترجيح النصب ، قال :

"...أو حيل بينهما بحرف تحضــيض، مثاله: زيدًا ألا تضــربه، وكذلك مثال العرض والتمني، ... والظاهر من كلام سيبويه أنّ النصب في هذا لا يجوز..."[٢]

فهو يجعل توسيط حرف التحضيض وأخويه قرينه يرجح بها نصب الاسم السابق ، وهذا عكس مذهب سيبويه[٣] .

وهذه الأحرف تجري مجرى حرف الاستفهام ؛ لأنّ معنى : هلّا فعلتَ : لمَ لَم تفعل؟ ، ومعنى: ألّا تفعل : أتفعل؟[٤].

---

١) همع الهوامع ج٥ص١٥١.

٢) شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، الشلوبين ، تحقيق / د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية (١٤١٣هـ = ١٩٩٣م)ج٢ص٧٦٢.

٣) ينظر : تمهيد القواعد ص١٦٦١

٤) ينظر : تمهيد القواعد ص١٦٦١ ، وهمع الهوامع ج٥ص١٥١.

كما أنّ (ألا) مركبة من الهمزة و(لا)[١] ، و(هلّا) مركبة من (هل) و(لا)[٢] ، و يحتمل أن تكون الهاء بدلا من الهمزة فيكون أصلها (ألاّ) ، ويحتمل أن تكون أصلا بنفسها[٣].

١٨- إجراء عطف البيان مجرى النعت في تكميل متبوعه

عطف البيان : تابع اسم جامد يخالف متبوعه في اللّفظ ، ويوافقه في المعنى الّذي يدلّ على الذّات[٤].

والنعت : تابع يكمل متبوعه بمعنى جديد يحقق الغرض[٥].

وعطف البيان صرّح النحويّون بأنّه يجري مجرى النعت ، فابن مالك يعرفه بأنّه "التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع ، وفي التوضيح والتخصيص..."[٦].

وفي شرح الكافية يذكر أنّ عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه ، ومجرى التوكيد في تقوية دلالته ، ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال[٧] ، وهذا كلام حسن كما قال ناظر الجيش[٨].

---

١) ينظر : رصف المباني ص٨٠ ، والجنى الداني ص٢٨٤ .

٢) ينظر : تمهيد القواعد ص١٦٦١ ، وهمع الهوامع ج٥ص١٥١.

٣) ينظر : رصف المباني ص٤٠٧ ، والجنى الداني ص٦١٤ ، ٥٠٩.

٤) ينظر : المعجم المفصل في النحو العربيّ ص٦٤٣.

٥) ينظر : المرجع السابق ص١١١٦.

٦) شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٣٢٥ ، والتذييل والتكميل ج١٢ ص٣٢٧ ، والمساعد ج٢ص٤٢٣، وشفاء العليل للسلسيليّ ص٧٦٣ .

٧) ينظر : شرح الكافية الشافية ص١١٩١ ، وهمع الهوامع ج٥ص١٩٦.

٨) ينظر : تمهيد القواعد ص٣٣٧٩.

وقد ذكر السيوطيّ ذلك عن ابن مالك فقال : " ...وفي شرح الكافية : عطف البيان يجري مجري النعت في تكميل متبوعه ويفارقه في أنّ تكميله شرح وتبيين لا بدلالة على معنى في المتبوع أو سببيّة..."[١].

وقال في ترتيب التوابع : "...وإذا اجتمعت رتبت كذلك : بأن يقدم النعت ؛ لأنه كجزء من متبوعه ، ثم البيان ؛ لأنه جارٍ مجراه ، ثم التأكيد ؛ لأنّه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت..."[٢].

إذن عطف البيان يشبه النعت في الإيضاح والتخصيص وغيرهما ؛ فقد جاء عطف البيان للمدح[٣] في قوله تعالى: (جعل الله الكعبة البيت الحرام)[٤].

١) همع الهوامع ج٥ص١٩٦.

٢) السابق ج٥ ص١٦٥.

٣) ينظر : حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل ص٦١٦ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ، المكتبة الأزهريّة ، مصر (١٣٤٣هـ) ج٣ص٦٤ ، والنحو الوافي ج٣ص٥٤١ ، ٥٤٢.

٤) سورة المائدة من الآية ٩٧.

قال الزمخشريّ :

" (البيت الحرام) عطف بيان على جهة المدح لا على جهة التوضيح كما تجيء الصفة كذلك ."[١]

فعطف البيان يشبه النعت في توضيح متبوعه إذا كان معرفة وتخصيصه إذا كان نكرة[٢].

وأكثر النحويّين يخصّون عطف البيان بالمعرفة[٣]، كما ذكر ابن عصفور[٤] ، وقد أثبته في النكرات الكوفيّون وجماعة[٥] ، منهم أبو علي الفارسيّ[٦] ، وابن جني[٧]، وابن عصفور[٨]، وابن مالك[٩] ، وولده[١٠].

١) الكشاف ص٣١١.
٢) ينظر : أوضح المسالك ص٣٤٨.
٣) ينظر : شرح ابن يعيش ج٣ص٧٢ ، والتصريح ج٢ص١٣١.
٤) ينظر : شرح جمل الزجاجيّ ج١ص٢٦٨.
٥) ينظر : أوضح المسالك ص ٣٤٨ ، والتصريح ج٢ص١٣١.
٦) ينظر : التعليقة على مقرب ابن عصفور ، ابن النحاس ، تحقيق / د. جميل عبد الله عويضة ، الطبعة الأولى ، وزارة الثقافة ، عمان ، الأردن ، (١٤٣٤هـ = ٢٠٠٤م) ص٣٧٩.
٧) ينظر : التصريح ج٢ص١٣١.
٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٢٦٨.
٩) ينظر : شرح التسهيل ج٣ص٣٢٥ ، والتصريح ج٢ص١٣١.
١٠) ينظر : شرح ابن الناظم ص٣٦٦ ، والتصريح ج٢ص١٣١.

١٩- إجراء النكرة المقصودة مجرى العلم المفرد في الوصف بالمعرفة

النكرة المقصودة هي نكرة بحكم المعرفة ويصح الابتداء بها ، وتكون منادى مبنيّا على الضم مثل : يا رجلُ خذ بيدي ، وتُسمّى النكرة المقبل عليها، واسم الجنس المُعَيّن[١] .

وقد ذكر السيوطيّ أنّ أكثر النحويّين منعوا وصف النكرة المقصودة ؛ وأنّ يونس حكى عن العرب أنّهم وصفوها بالمعرفة وأجروها مجرى العلم المفرد[٢] .

ونصّ سيبويه على حكاية يونس عن العرب أنّهم وصفوها بالمعرفة ، وأجروها مجرى العلم المفرد في جواز رفع نعتها ونصبه إنْ كان بـ(ال) ، فإنْ كان النعت مضافاً كان كنعت العلم إذا أضيف[٣].

قال سيبويه:

"...ويقوي ذلك كله أنّ يونس زعم أنّه سمع من العرب من يقول : يا فاسقُ الخبيثُ ، ومما يقوي أنّه معرفة ترك التنوين فيه ..."[٤].

فالنكرة المقصودة توصف بذي الألف واللام الموصول وبذي الألف واللام غير الموصول كما قال ابن مالك[٥].

---

١) ينظر : المعجم المفصل في النحو العربيّ ص١١٣٣.

٢) ينظر : همع الهوامع ج٥ص٢٨٤.

٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٣ ص٣٩٩ ، وارتشاف الضرب ص٢١٩٩ ، وهمع الهوامع ج٥ص٢٨٤.

٤) الكتاب ج٢ص١٩٩.

٥) ينظر : شرح التسهيل ج٣ص٣٩٩ ، وتمهيد القواعد ص٣٥٥٧.

ويجوز رفع نعتها ونصبه كالعلم المفرد إن كان غير مضاف[١] ، فالنكرة المقصودة التي لم توصف قبل النداء معرفة بسبب النداء ، فتوصف بالمعرفة، ويصح وصفها بالنكرة أيضاً[٢].

١) ينظر : المساعد ج٢ص٥١٢.

٢) ينظر : النحو الوافي ، عباس حسن ، ج٤ص٣٠.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيّدنا ونبيّنا محمد أفضل خلق الله في الأرض والسماوات ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد...

فهذا بحثي أقدمه بين يدي أساتذتي عسى أن ينتفع به الباحثون والباحثات ويكون إضافة إلى المكتبة العربية .

هذا البحث الذي دار حول "إجراء الشيء مجرى غيره في النحو العربيّ" جمعتُ مادته العلميّة من كتاب همع الهوامع للسيوطيّ ، ثم قمت بدراستها .

وقد ترتب على هذا البحث النتائج التالية:

- " المجرى " منطلق لغويّ معروف قديماً منذ سيبويه كان يقصد به أواخر الكلمات ، وإجراء الشيء مجرى غيره عند النحاة يقصدون به حمل الشيء على غيره ، فهو نوعٌ من القياس .

- بعض الأبواب النحويّة تجري مجرى غيرها وإنْ لم يكن هناك علة تجمع بينهما.

كان السيوطيّ يذكر مصطلح " يجري مجرى " ويريد أنّ بعض الألفاظ والأبواب النحويّة تجري مجرى غيرها ولم تجمع بينهما علة ، وكان سنده في ذلك :

إمّا لأنّه ورد عن العرب وذلك نحو : إجراء الجمع مجرى المفرد في الإعراب بالحركات على النون في سنين ونحوه ، وإجراء (وحده) مُجرى

(عنده) فيجوز الإخبار به ؛ لأنّه ورد عن العرب : (زيدٌ وحده) ، وإجراء (لا جرم) مجرى اليمين فتكسر همزة (إنّ) بعدها ، وإجراء (رأى) الحلميّة مجرى (رأى) العلميّة ، في التعدي لمفعولين ؛ لأنّ العرب ألحقوها بها ، ولم تفرق العرب بين الظرف التام والناقص ، فأجرته مجراه في الفصل بين المتضايفين.

وإمّا بالنقل عن النحويّين كما جاء عن يونس نحو : إجراء النكرة المقصودة مجرى العلم المفرد في جواز وصفه بالمعرفة .

والفارسيّ نحو : إجراء (قلّما) مجرى حرف النفي فلم يحتج إلى فاعل .

وابن مالك ، وذلك نحو : إجراء (كم) الاستفهاميّة مجرى العدد المركب فيكون مميّزها مفردًا منصوبًا ، وإجراء عطف البيان مجرى النعت في تكميل متبوعه .

وأبي حيان نحو : إجراء النعت مجرى العطف في الحمل على المعنى ، وإجراء الأمر مجرى الواجب في نصب الفعل في جوابه ، وإجراء اسم التفضيل المضاف لمعرفة مجرى المحلّى بـ(ال) فيطابق المضاف إليه إفرادًا وتثنيةً وجمعًا ، وتذكيرًا وتأنيثًا ، وإجراء الظرف والجار والمجرور مجرى الفعل في الدلالة على المصدر ، فينصب الفعل بعد الفاء في جوابهما .

وقد يكون إجراء الشيء مجرى غيره ؛ لأنّه بمعناه ، وذلك نحو إجراء جمع (أهل) على (أهلون) ؛ لأنّه بمعنى (مستحق) ، وإجراء (ألا) و(ألّا) و(هلّا) مجرى الاستفهام ؛ لأنها بمعنى همزة الاستفهام ، وقد صرّح السيوطيّ بذلك في هاتين المسألتين ، لكنّه في مسألة إجراء (أنْ) مجرى (أي) فتأتي مفسرة ، لم يصرح بأنّها بمعناها .

أو إجراؤه مجراه لأنّه يشبهه نحو : بناء الحال المركبة لأنّها تشبه الظرف فتوسعوا فيها كما توسعوا في الظروف ، فأجروها مجرى (خمسة عشر) ، وإجراء الضمير في (رُبّه رجلًا) مجرى النكرة ؛ لأنّه يشبهها في كونه غير معيّن ولا مقصود .

هذا والحمد لله رب العالمين ، وصلاة وسلاماً على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه تسليماً كثيراً.

ثبت المصادر والمراجع

١- الأشــباه والنظائر ، الرفدة في معنى (وحده) ، الســيوطيّ ، تحقيق / عبد العال سـالم مكرم ، الطبعة الأولى ، مؤسـسـة الرسـالة ، بيروت (١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م).

٢- الأصمعيات ، اختيار الأصمعيّ ، تحقيق / أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، الطبعة الخامسة ، ديوان العرب ، بيروت ، لبنان .

٣- الأضــداد لمحمد بن القاسـم الأنباريّ ، المكتبة العصـريّة ، صـيدا ، بيروت ، (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م) .

٤- أمالي ابن الشـــجريّ ، تحقيق / د. محمود محمد الطناحيّ ، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة .

٥- الأمالي والذيل والتنبيه ، أبو علي القالي البغدادي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (١٩٧٦م).

٦- أوضــح المســالك ، ابن هشــام ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .

٧- الأصــول في النحو ، ابن الســراج ، تحقيق / عبد الحســين الفتلى ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م).

٨- أصـول النحو العربيّ ، د/ محمود نحلة ، الطبعة الأولى ، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان، (١٤٠٧هـ =١٩٨٧م) .

٩- ارتشاف الضرب، أبو حيان، تحقيق / رجب عثمان، ورمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (١٤١٨هـ = ١٩٩٨م) .

١٠-إعراب القراءات الشواذ للعكبريّ ، تحقيق / محمد السيد أحمد عزوز ، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م).

١١-الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تحقيق / د. موسى بناي العليلي ، الجمهوريّة العراقية ، وزارة الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامي الكتاب .

١٢-البحر المحيط ، أبو حيان ، تحقيق / د. زهير جعيد ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان (١٤٣١هـ= ٢٠١٠م).

١٣- بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنحاة ، السيوطيّ ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار الفكر (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م).

١٤-تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهريّ ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطّار ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، القاهرة (١٣٧٩هـ = ١٩٥٦م) ، الطبعة الثانية ، بيروت ، (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م).

١٥-شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، صدر الأفاضل ، د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، (١٩٩٠م).

١٦-التذييل والتكميل ، أبو حيان الأندلسيّ ، تحقيق / حسن هنداويّ ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، (١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م).

١٧- التصريح ، الشيخ خالد ، دار الفكر .

١٨-التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو عليّ الفارسيّ ، تحقيق / عوض بن حمد القوزيّ ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، (١٤١٠هـ = ١٩٩٠م).

١٩-التعليقة على مقرب ابن عصفور ، ابن النحاس ، تحقيق / د. جميل عبد الله عويضة ، الطبعة الأولى ، وزارة الثقافة ، عمان ، الأردن ، (١٤٣٤هـ = ٢٠٠٤م).

٢٠-تفسير الكشاف ، الزمخشريّ ، خليل مأمون شيحا ، الطبعة الثالثة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م).

٢١-تمهيد القواعد ، ناظر الجيش ، دراسة وتحقيق / أ.د/ علي فاخر ، وأ.د/ جابر البراجة ، وأ.د/ جابر مبارك ، أ.د/ إبراهيم جمعة ، أ.د/ علي السنوسيّ ، وأ.د/ محمد راغب ، الطبعة الأولى ، دار السلام ، القاهرة ، (١٤٢٨هـ =٢٠٠٧م).

٢٢-حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل ، يوسف الشيخ محمد البقاعيّ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م).

٢٣-حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، (١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م).

٢٤-الحماسة ، أبو تمام ، علق عليه / أحمد حسن بسج ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).

٢٥-خزانة الأدب ، البغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).

٢٦-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت٧٥٦ هـ) ، تحقيق / د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق .

٢٧-الدرر اللوامع على همع الهوامع ، الشنقيطيّ ، محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٩هـ = ١٩٩٩م) .

٢٨-ديوان تأبط شرّاً ، جمع وتحقيق / علي ذو الفقار شاكر ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلاميّ ، (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م)

٢٩- ديوان ذي الرمة ، شرح / أحمد حسن بسج ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،(١٤١٥هـ = ١٩٩٥م).

٣٠-ديوان الشنفرى ، تحقيق / د. إميل بديع توفيق ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت، لبنان ، (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م) .

٣١-ديوان عمرو بن قميئة ، تحقيق / حسن كامل الصيرفيّ ، (١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م) .

٣٢- ديوان الفرزدق ، تحقيق / علي فاعور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان، (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

٣٣-ديوان لبيد بن ربيعة ، دار صادر ، بيروت .

٣٤-رجال الطوسيّ ، تأليف / شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسيّ (٣٨٥-٤٦٠هـ) تحقيق / جواد القيوميّ الأصفهانيّ ، الطبعة الخامسة ، مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين بِقُم (١٤٣٠هـ) .

٣٥-سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ، للوزير أبي عبيد البكريّ الأونبيّ .

٣٦-سنن ابن ماجة تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبيّ

٣٧-سنن الترمذيّ ، إبراهيم عطوة عوض ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ ، (١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م).

٣٨-الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د/ خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت(١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م).

٣٩-شرح ابن الناظم ، تحقيق / محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م).

٤٠- شرح أبيات المفصل والمتوسط للزمخشريّ ، السيّد الشريف الجرجانيّ (٨١٦هـ) ، تحقيق / عبد الحميد جاسم الكبيسيّ ، الطبعة الأولى ، دار البشائر الإسلاميّة ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م).

٤١-شرح الأشموني ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، لبنان ، (١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م)

٤٢-شـــرح جمل الزجاجي ، ابن خروف ، تحقيق / ســـلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى ، (١٤١٩هـ).

٤٣-شـرح التسـهيل ، ابن مالك ، تحقيق / عبد الرحمن السـيد ، ومحمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ، هجر للطباعة والنشـر ، (١٤١٠هـ = ١٩٩٠م).

٤٤-شـرح الدماميـنيّ على مغني اللبيب ، محمد بن أبي بكر الدماميـنيّ ، علق عليه / أحمد عزو عناية ، الطبعة الأولى ، مؤســـســـة التاريخ العربيّ ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م).

٤٥-شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي ، علق عليه / غريد الشيخ الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (١٤٢٤هـ =٢٠٠٣م) .

٤٦-شـــرح الكافية الشـــافية ، تحقيق / د. عبد المنعم هريدي ، الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث ، (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).

٤٧-شرح كتاب سيبويه ، السيرافيّ ، تحقيق / أحمد حسن مهدلي ، وعلي ســيّد علي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، (٢٠٠٨م).

٤٨-شرح شذور الذهب ، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق / محمد أبو فضل عاشــور ، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، لبنان (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

٤٩-شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحويّة ، محمد محمد شراب، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٧م).

٥٠-شرح المفصل ، ابن يعيش النحويّ ، الطباعة المنيريّة ، مصر.

٥١-الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، تحقيق / أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة.

٥٢-صحيح البخاريّ ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله ، الطبعة الأولى ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م).

٥٣-عفو العافية في شرح الكافية ، أبو تراب عارف الشيرازي ، تحقيق / محمد مصطفى الخطيب، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية .

٥٤-الكامل في اللغة والأدب ، المبرد ، عبد الحميد هنداويّ ، وزارة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف والدعوة والإرشاد ، المملكة العربيّة السعوديّة .

٥٥-الكتاب ، سيبويه ، تحقيق / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة (١٤١٢هـ = ١٩٩٢م)

٥٦-لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت.

٥٧-ما يجوز للشاعر في الضرورة ، القزاز القيروانيّ ، تحقيق / د. رمضان عبد التواب ، د. صلاح الدين الهادي ، دار العروبة بالكويت، ودار الفصحى بالقاهرة ، مطبعة المدنيّ ، المؤسسة السعوديّة ، مصر .

٥٨-المؤتلف والمختلف ، الدار قطنيّ (٣٨٥هـ) ، تحقيق / د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م) .

٥٩-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءت والإيضاح عنها ، ابن جني، تحقيق / علي النجدي ناصـــف ، و د/ عبد الحلم النجار ، ود/ عبد الفتاح شلبي ، القاهرة (١٤١٥هـ = ١٩٩٤م).

٦٠-المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده ، تحقيق / عبد الحميد هنداويّ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢١هـــ = ٢٠٠٠م).

مختصـر في شـواذ القرآن من كتاب البديع ، ابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

٦١-المسـائل البصـريات ، أبو عليّ الفارسـيّ ، تحقيق / محمد الشـاطر أحمد محمد أحمد ، الطبعة الأولى ، (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م) .

٦٢-المســائل المشــكلة (البغداديات) ، أبو عليّ الفارســيّ ، تحقيق / د .يحيي مراد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م).

٦٣-المسـاعد على تسـهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تحقيق / د. محمد كامل بركات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م)

٦٤-المصطلح النحويّ . نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ، د/ عوض بن حمد القوزيّ ، الطبعة الأولى ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض ، المملكة العربيّة السعوديّة (١٤٠١هـ = ١٩٨١م).

٦٥-معاني القرآن للفراء ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، (١٤٠٣هـــ = ١٩٨٣م).

٦٦-معجم البلدان ، ياقوت الحمويّ الروميّ البغداديّ ، دار صـــادر ، بيروت .

٦٧-معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، الوزير الفقيه البكريّ الأندلسيّ (ت٤٨٧هـــ) ، تحقيق / مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت .

٦٨-معجم المؤرخين المسـلمين حتى القرن الثاني الهجريّ ، يسـري عبد الغني عبد الله ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، (١٤١١هـ = ١٩٩١م).

٦٩-المعجم المفصل في النحو العربي ، د/ عزيزة فوال ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م).

٧٠-معجم اللغة العربية المعاصـــرة ، د/ أحمد مختار عمر ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م) .

٧١-المعجم الوســـيط ، مجمع اللغة العربية ، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الشـــروق الدولية ، مصـــر (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م).

٧٢-المفصل في علم العربية ، الزمخشريّ ، تحقيق / فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى ، دار عمار ، (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م).

٧٣-المقتضب ، المبرد ، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة (١٤١٥ هـ = ١٩٩٤م).

٧٤-المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، العينيّ ، تحقيق / د.علي محمد فاخر ، د. أحمد محمد توفيق الســـودانيّ ، ود. عبد العزيز

محمد فاخر ، الطبعة الأولى ، دار السلام ، القاهرة ، (١٤٣١هـ= ٢٠١٠م).

٧٥-منتهى المقال في أحوال الرجال ، الشيخ محمد بن إسماعيل المازندرانيّ (١٢١٦هـ) ، تحقيق / مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، قم ، الطبعة الأولى ، الناشر / مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، قم.

٧٦- المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، يحيي بن حمزة العلوي ، د/هادي عبد الله ناجي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، المملكة العربية السعودية ، الرياض (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٧٧-النحو العربي ، د/ إبراهيم بركات ، الطبعة الأولى ، دار النشر للجامعات ، مصر (٢٠٠٧م).

٧٨-النحو الوافي، عباس حسن ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، مصر.

٧٩-نوادر أبي زيد تحقيق / محمد عبد القادر أحمد ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، (١٤٠١هـ = ١٩٨١م).

٨٠-النهاية في غريب الحديث والأثر ، أبو السعادات ابن الأثير الجزري.

٨١-همع الهوامع ، السيوطي ، تحقيق / عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م).